وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: .....

الرمز: .....

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة (الماستر)

أثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي

-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1990-2016-

إعداد الطالب:

حرزلي رحيمة

شريف فارحة

اشراف الأستاذ:

زغبة طلال

السنة الجامعية: 2021/2020

إهـــــــــــــداء :

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى : وبالوالدين إحسانا.

أمي الحنون فرحة عمري ونور حياتـــــي حفظها الله.

أبي الغالي الذي رباني على الإيمان وأنار لي درب العلم والإحسان حفظـــــــــه الله.

إلى جميع أخوتــي جفظهم الله.

إلى اصدقائي.

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساندني ولو بكلمة طيبة .

إلى أستاذي الكريم الدكتـــــــــور زغبة طلال.

أهديهم عملي هذا بكل فخر وإعتزاز .

www.psdgraphics.co

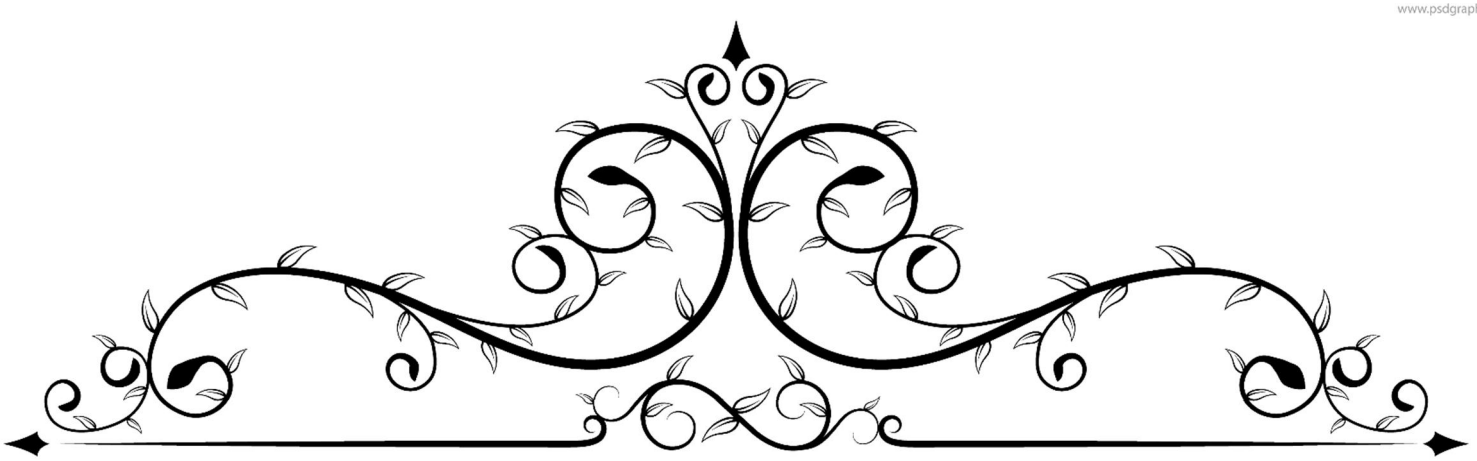

فهرس الموضوعات

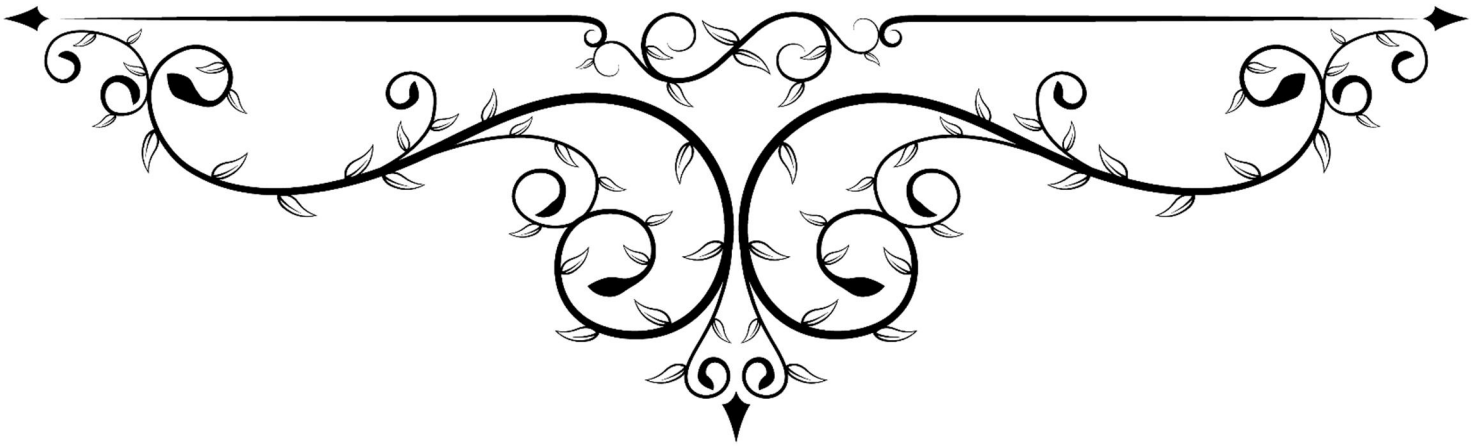

إهداء :

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول:

فهرس الاشكال:

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي والمجاميع النقدية

تمهيد : 7

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي 8

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....8

(1الفرق بين النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات.....9

.1الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :.....9

.2الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي 11

3.خصائص النمو الاقتصادي :.....11

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي 12

.1نظرية النمو الكلاسيكية..... 13

.2النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو الكلاسيكية).....15

.3 نظرية النمو الكينزية 15

المطلب الثالث : طرق قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.....17

1)طرق قياس النمو الاقتصادي :.....17

1.الناتج الوطني.... 17

.2الدخل الفردي.....18

2)عوامل النمو الاقتصادي. :18

المبحث الثاني : المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي 20

المطلب الأول: الكتلة النقدية 20
.1مفهوم الكتلة النقدية:.....20
.2مكونات الكتلة النقدية :.....20
.3مقابلات الكتلة النقدية.....22
المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه.....27
.1مفهوم التضخم:.....27
.2أنواع التضخم:.....28
(1التضخم من حيث قوته:.....28
(2التضخم من حيث تدخل الدولة به:.....29
(3التضخم من حيث المصدر:.....29
.3قياس التضخم:.....31
المطلب الثالث : سعر الفائدة.....34
.1تعريف سعر الفائدة:....34
.2أنواع سعر الفائدة:.....35
.3 وظائف سعر الفائدة : 38
ملخص الفصل الأول.....39
الفصل الثاني أثر تطور المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
تمهيد.....42
المبحث الأول : تطور المجاميع النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.....43
المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر 43
.1برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال فترة 1989 – 1995 : 43
.2برنامج التصحيح الهيكلي 1995– 1998 :.....43
.3مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 : 44
.4البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 –2009: 44

.5برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 –2014: 44
المطلب الثاني : واقع مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 46
.1التضخم في الجزائر.....46
.2تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1990–2016 48
.3 سعر الفائدة في الجزائر1995–502016
المبحث الثاني : دراسة قياسية لحجم النمو الاقتصادي في الجزائر : 51
1.3. تعين نموذج حجم النمو الاقتصادي: 51
1.1.3. تحديد متغيرات النموذج: 51
2.1.3.تحديد الشكل الرياضي للنموذج: 53
2.3. تقدير نموذج النمو الاقتصادي : 54
1.2.3. تجميع البيانات : 54
2.2.3. تقدير معلمات النموذج: 56
3.2.3.اختبار النموذج الاقتصادي : 63
خلاصة الفصل: 69
خاتمة عامة.....71
النتائج 72
الاقتراحات 73
قائمة المصادر والمراجع .....

فهرس الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	09
02	**تطور الناتج المحلي الاجمالي الحالي خلال فترة1990-2016**	44
03	**يمثل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**	45
04	**يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**	47
05	**يمثل تغير في معدل سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة 1995-2016**	49
06	**عناصر معادلة نموذج النمو الاقتصادية**	53
07	**يمثل نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي للفترة 1989-2019**	58
08	**يمثل مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة**	65
09	**يمثل قيم توزيع x^2 المحسوبة والجدولية**	67

فهرس الاشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	**النظرية الكلاسيكية في النمو**	13
02	مكونات المجمعات النقدية M1، M2،M3	24
03	**تغير النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة 1990-2016**	44
04	يمثل تغير التضخم في الفترة الممتدة 1990-2016	45
05	**يمثل تغير الكتلة النقدية للجزائر**	48
06	**يمثل تفير سغر الفائدة في الجزائر في الفترة 1995-2016**	49
07	**يمثل علاقة معدل النمو الاقتصادي بمعدل حجم الكتلة النقدية**	56
08	**علاقة معدل نمو الناتج المحلي بمعدل التضخم**	56
09	**يمثل علاقة معدل نمو الناتج المحلي بأسعار الفائدة**	57

www.psdgraphics.com

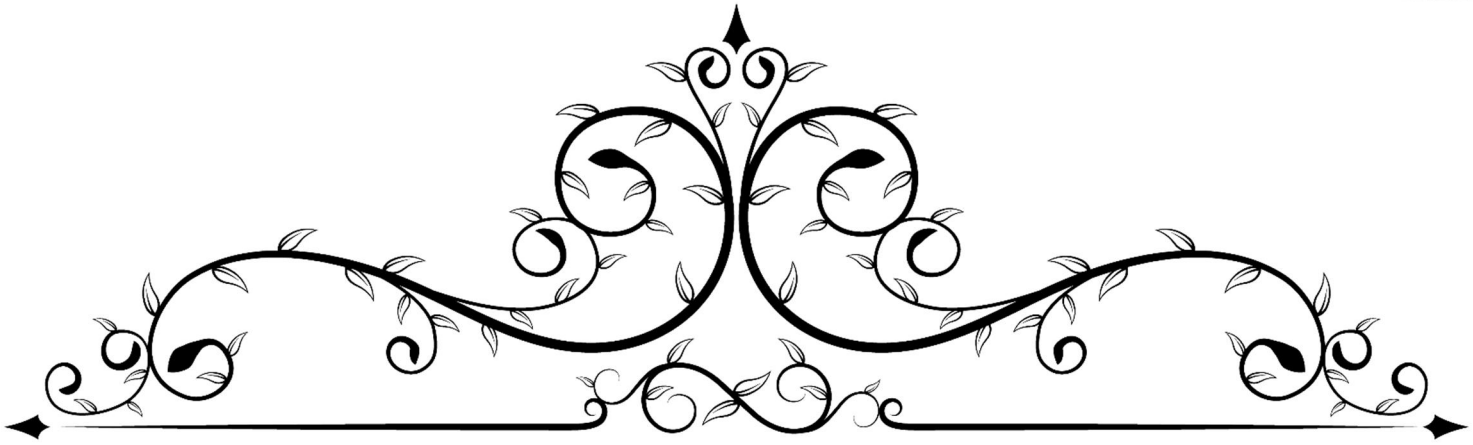

المقدمة

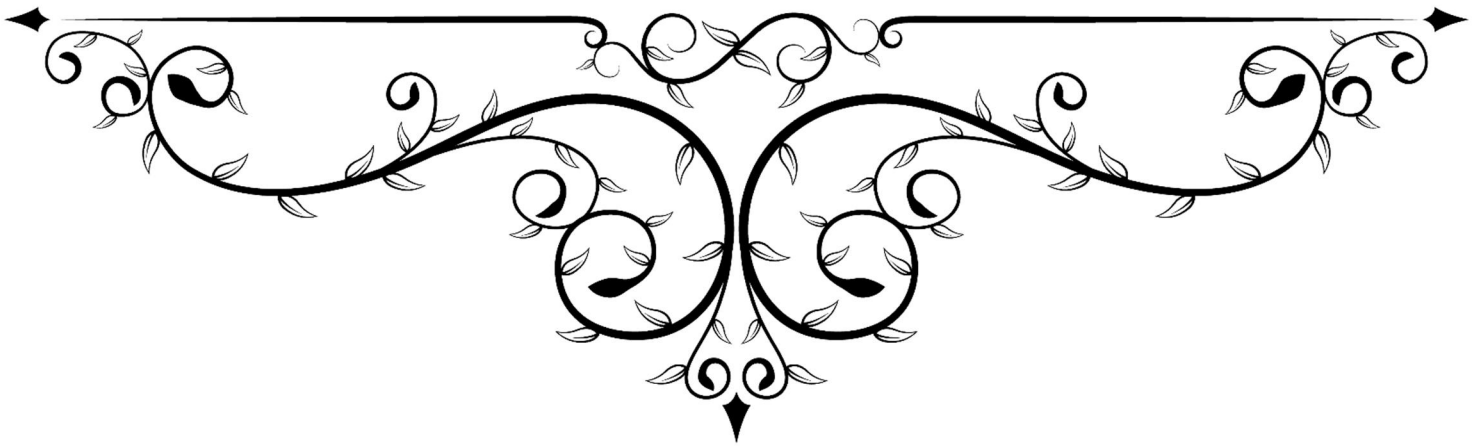

مقدمة

أدت التطورات التي عرفها العالم بمختلف المجالات كتراكم اكتشافات العمية وتعدد الطرق التقنية، حيث أدت هذه الأخيرة إلى انقلاب الوجه الاقتصادي والاجتماعي لعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا، والتي أصبحت تسعى إلى تطوير وتفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى تحقيق اهم هدف له والذي يتمثل في النمو الاقتصادي وهذا الأخير يعتبر مؤشرا عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة وهو بذلك يعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية.

وهذا ما دفع بالدول النامية من بينها الجزائر التي مرة اقتصادها بوضعية صعبة نتيجة تعرضها لعدة صدمات منها الخارجة كاشتداد ازمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات وأخرى داخلة كالأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصادي السوق، ولعل اهم شيء يعبر عن هذه الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اقتصادية صعبة إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة والفقر وانخفاض نسبة نمو الاقتصادي.

اما يعتبر موضوع المجاميع النقدية من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية التي حظيت باهتمام الكثير من الفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، ولذلك احتل مكانا مرموقا في الادبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي تلعبه المجاميع النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الاخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد، كالكتلة النقدية وسعر الفائدة والانتعاش الاقتصادي وكذلك مستوى العام للأسعار والتضخم. كما يعتبر نمو المجاميع النقدية عاملا في غاية الأهمية في الاقتصاديات الحديثة، وذلك لما له من اثر فعال على زيادة النمو الاقتصادي، وكذلك لانعكاساته الإيجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية

الإشكالية:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر تطور المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) وعليه يتم طرح الاشكالية التالية:

1. ما هو أثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2016) ؟

❖ **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ✓ ما هو تعريف النمو الاقتصادي وماهي اهم النظريات المفسرة له ؟
- ✓ ما هو تعريف الكتلة النقدية وما هي مقابلاتها ؟
- ✓ هل تساهم المجاميع الكتلة النقدية في النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ يتمثل تعريف النمو الاقتصادي في الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين. وتوجد العديد من النظريات المفسرة له.
- ✓ تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة. كما يوجد ثلاث مقابلات لها هي الأصول الخارجية والقروض المقدمة إلى الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد.
- ✓ تساهم المجاميع النقدية في زيادة النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- ✓ استعراض مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه.
- ✓ استعراض اهم نظريات النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة له.
- ✓ مدى مساهمة المجاميع النقدية في تطور نمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- ✓ إعطاء صورة واضحة عن العلاقة التي تربط المجاميع النقدية بمفهومها الضيق والواسع، والنمو الاقتصادي وهذا من خلال معرفة اثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري تمثلت في عدم وجود المراجع والكتب الكافية، خصوصا في المجاميع النقدية.

اما في الجانب التحليلي فيتمثل في عدم إيجاد الاحصائيات بشكل دقيق، وكذلك بعض الاختلافات في البيانات من مصدر لأخر.

حدود الدراسة:

ان الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف 3 تصنيفات على النحو التالي:

- ✓ الحدود الموضوعية: يتمثل في اثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي.
- ✓ الحدود الجغرافية: قطر الوطن الجزائري.
- ✓ الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1990–2016.

المنهج المستخدم في البحث:

سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختيار الفرضيات المقدمة باستخدامنا المنهج الوصفي والتحليلي، للاستعراض ووصف اثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي وكذلك دراسة تطور هذه المجاميع في الاقتصاد الجزائري من خلال الاحصائيات والبيانات التي تصدرها مختلف الجهات.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع النمو الاقتصادي وكذا الكتلة النقدية سواء كان ذلك عموما أو ما تعلق بحالة الجزائر خصوصا، ويعد بحثنا هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ومصدر جديد تستند اليه البحوث اللاحقة، من بين هذه الدراسات على سبيل الذكر:

- ✓ بالوافي محمد، " أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970–2011 "، أطروحة دكتوراه 2012–2013، في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، والتي قامت بتوضيح النظريات المختلفة للنقود ثم عرض النتائج المختلفة المتحصل عليها باستعمال مختلف الاختبارات من خلال الإجابة على الإشكالية: فيما يتمثل اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

  تهدف هذه الرسالة إلى اختبار سلوك الطلب على النقود في المدى القصير في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة الممتدة من 1974–2006 استخدام التقنيات المبنية على نظرية التكامل المتزامن.

  وتؤكد النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة إلى ان استهداف الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق يعتبر هدف وسيط جيد للسياسة النقدية في الجزائر، وبما ان دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية M1 كانت مستقرة فانه يمكن توقع اثر تغيير هذه الأرصدة على الاقتصاد. كما توصل الباحث في الأخير الا ان حجم النقود في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بعائدات المحروقات وبتلي يجب ان يكون هناك تعاون بين السياسة المالية والنقدية من اجل مراقبة السيولة. ووجوب تعاون البنك المركزي مع الخزينة العمومية من اجل العمل على زيادة اصدار سندات الخزينة التي يمكن ان تستعمل تدريجيا في سوق المفتوحة.

- ✓ نصر الدين بوعمامة: " فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجيستير 2006–2007 من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت السياسة النقدية والنقود من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي ؟

الهدف منها هو توضيح الاطار العام للنظريات النقدية وكيفية تفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية مع تحليل كيفية قيام السلطة بضبط العرض النقدي واسقاط ذلك على حالة الجزائر من بداية الإصلاحات إلى بداية سنة 2003.

- ✓ معط الله امال: "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر1970–2012 "، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان 2014–2015، وتهدف الدراسة إلى
  - تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
  - ابراز اهم متغيرات السياسة المالية .
  - تحليل وتقيم وضعة السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

هيكل الدراسة

للإجابة على مختلف التساؤلات والاشكالية المطروحة، والاحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته قسمنا دراستنا إلى فرعين رئيسين:

الفصل الأول: سيتناول فيه الأساس النظري ولمفاهيمي للنمو الاقتصادي والمجاميع النقدية .

الفصل الثاني: أثر المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

www.psdgraphics.com

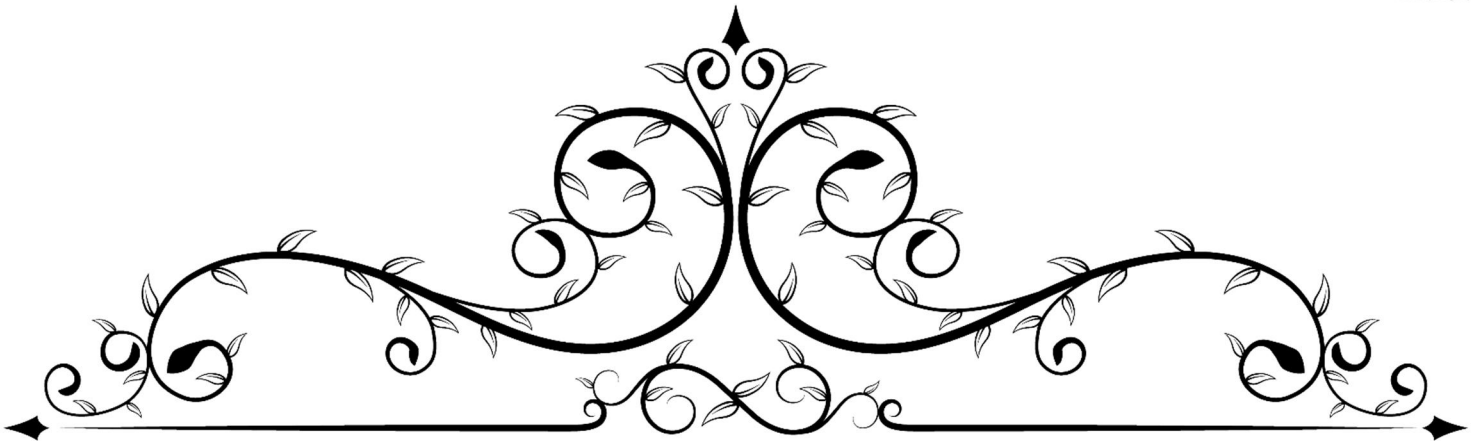

الفصل الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي والمجاميع النقدية

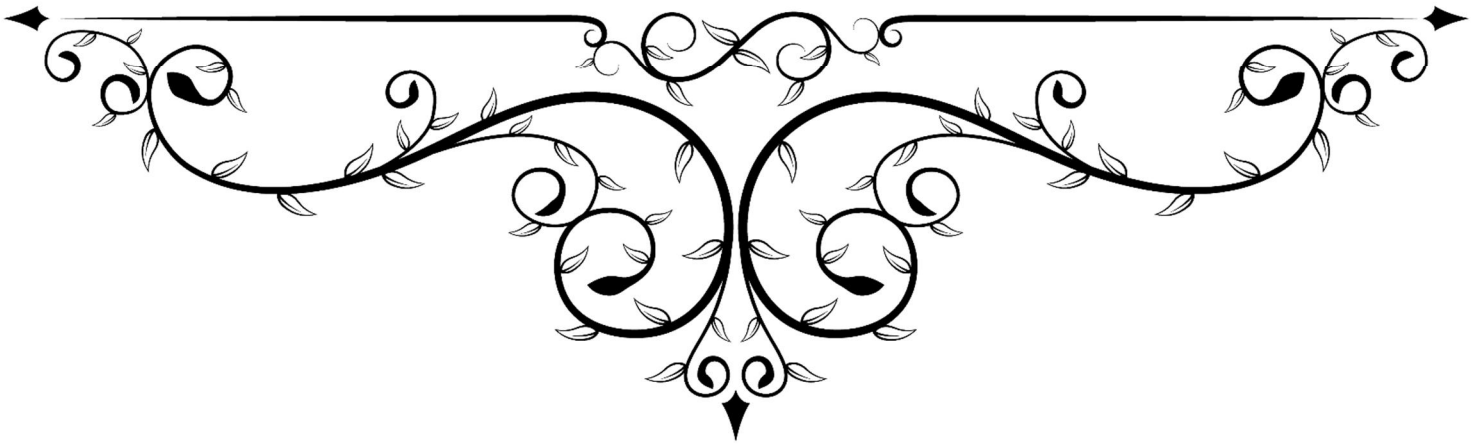

تمهيد :

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الاقتصاديين والسياسيين في الوقت الحاضر، حيث تسعى معظم الحكومات إلى العمل باتجاه تطوير وتنمية حياة الأسرة والفرد من خلال توسيع وتنويع سلة السلع الاستهلاكية والخدمات التي يحتاجها باستمرار، وهذا عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادية إلى الأعلى التي تمكن من رفع الدخل الوطني الإجمالي، حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات ما تسمى بالمجمعات النقدية.

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تقديم ماهية النمو الاقتصادي في المبحث الأول، أما المبحث الثالث نحاول فيه تقديم ماهية الكتلة النقدية، وكذلك نتعرف إلى مفهوم التضخم وانواعه وطرق كيفية قياسه، ونتعرف ايضا إلى تعريف سعر الفائدة ووظائفه وانواعه .

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي بتنظيماته المختلفة ركنا أساسيا من أركان البنية الهيكلية لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك سنتناول في هذا البحث.

في المطلب الاول نتطرق إلى مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية وفرق بين النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات وخصائص النمو الاقتصادي واهميته .

اما في المطلب الثاني نتطرق إلى طرق اهم النظريات النمو الاقتصادي

في هذا المطلب الثالث سنتناول طرق قياس النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليه :

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي : توجد عدة تعريفات لنمو الاقتصادي تعددت بتعدد المفكرين الاقتصاديين من أبرزها هي :

- النمو هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين [1].
- يعني النمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي المحلي الكامن) خلال زمن معين، يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية ،الموارد البشرية، رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي [2].
- يعرف النمو الاقتصادي بأنه النمو الذي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، دون ضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات

[1]– أشواق بن قدور ، 2013 ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط2 ، دار الراية ،الأردن ، ص 63 .

[2]– لومتي محمد،2009 ،البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية واقتصادية لفترة (1970–2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 33

الصلة به، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها[1].

- النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، والوسيلة الرئيسية لتحسن مستوى المعيشة في كل مجتمع[2].
- هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان[3].
- يمثل نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة[4].

تعريف لويس": يرى أن النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج[5].

تعريف فليب بيرو": هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.

"كوسوف فيرى": النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.

"بونيه": هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية[6].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن : النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير السنوي المسجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

1) الفرق بين النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات

1. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

قبل التطرق إلى التعرف على الفرق بينهما لابد من تعريف التنمية الاقتصادية .

---

[1]– فليح حسن خلف، 2007، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص 459.

[2]– أحمد الأشقر، 2002، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ص74.

[3]– فرحات غول، 2015، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص101.

[4]– نجاة العيسى، 2017 ، أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد29، جامعة الجلفة، الجزائر، ص270.

[5]– محمد مراس، جوان 2015، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، جامعة السعيدة، الجزائر، ص127.

[6]– أبو بكر سالم ، مارس 2017، فاطمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26 ، الجزائر، ص07.

التنمية الاقتصادية : هي سلسلة من التغيرات والتقلبات التي بدونها يتوقف النمو، كما تعرف أيضا "بأنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "[1].

الجدول رقم (1) : يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية [2]

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغير بنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها . تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة لطبقة الفقيرة . تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وبتنويعه .	يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها احدث أي تغير هيكلي للمجتمع . يركز على تغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات . لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل الوطني.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تأكد السيدة "هيكس" : بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة. كما يفرق Schumpeter: بين الاثنين بالقول بان التنمية هي تغير مستمر وفجائي في حالة مستمرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي مستمر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان. ويؤكد البروفسور بأن

[1]- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، 2010/2009 ، نحو مقريات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني حول الاقتصاد الوطني ، قراءات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص04

[2]- بشيري حرية وشبيري خيرة ،2016 -2017، أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2015) ، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي لعلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 20 .

التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوي التوسع والمحافظة عليها[1] .

2. الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

التطور لغة هو الحركة إلى الأمام، وفي مجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كمية كزيادة المنتج أو النوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة .

فالتطور إذن يدل على التغير والحركة، وغالبا ما يستعمل لدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما. فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ انه يمكن أن يكون هناك تطور المجال الصناعي بوتيرة اخفض من تزايد السكان . فهناك لا يوجد نمو، كما انه ليس مرادفا لتنمية، إذ انه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي انه لا توجد تنمية) [2].

3. **خصائص النمو الاقتصادي :**

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يعتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.

[1]– بشيري حرية وشبيري خيرة ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2]– بن نابي فتيحة، 2009/2008 ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارة ، جامعة احمد بوقره بومرداس ، ص 05

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار .
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

4. أهمية النمو الاقتصادي: يقصد بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن كما يلي[1]:

- **بالنسبة للأفراد:** النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادية الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- **بالنسبة للدولة:** فالدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو تجعلنا نستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناءً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

اهتم معظم العلماء الاقتصاديين بموضوع النمو الذي يعتبر من الأهداف الأساسية لسياسة الاقتصادية، واختلفت الكتابات بخصوصه، حيث ظهرت العديد من الأفكار والنظريات التي

[1]– ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2013)، دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد13،جامعة الشلف، ص174.

حاولت تفسير النمو وتناولت أهم عناصره، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات وأهم المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي .

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

تكلم آدم سميث عن إيجاد إطار سياسي واجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مستمر، وحتى يتحقق ذلك دعا آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية، كي يتحقق التخصص وتتوسع الأسواق، وسار على نهجه كل من: ريكاردو، مالثس، وستيوارت ميل، وقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على:[1]

- حث الاقتصاديون الكلاسيك على ضرورة توفر السوق الحرة في الاقتصاد التنافسي الخالي تماما من أي تدخل حكومي، وقالوا بوجود "اليد الخفية" التي تعمل على مضاعفة الدخل القومي.
- تراكم رأس المال: اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون مفتاح النمو الاقتصادي، وأكدوا على[2] أهمية الادخارات الكبيرة، وكانت نظرتهم إلى الرأسماليين باعتبارهم الوحيدون القادرون على تحقيق الادخارات.
- الربح وهو الدافع على الاستثمار: اعتبر الكلاسيكيون الربح العامل المشجع على قيام الاستثمار، فعندما يكون الربح كبيرا يكون كذلك الاستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- اتجاه الربح نحو الانخفاض: قالوا بعدم استمرار الزيادة في الأرباح، أي أن الأرباح تميل إلى الانخفاض عندما يزداد تراكم رأس المال، ويعود السبب إلى زيادة الأجور والريوع.
- حالة السكون: اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون بحتمية عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال، عندما تأخذ الأرباح في الانخفاض فإن هذه العملية تستمر

[1] – ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،ط2، الجزائر، 2013، ص74-76.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، المرجع نفسه، ص76.

حتى يزول الربح فيصبح صفرا، وبالتالي يتوقف تراكم رأس المال، وتتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف، ويتوقف النمو الاقتصادي عن الزيادة.

- وجود علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من السلع: فإذا زاد عدد السكان انخفض تراكم رأس المال، وبالتالي اعتبره الاقتصاديون قيدا على عملية النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح النظرية الكلاسيكية في النمو بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): النظرية الكلاسيكية في النمو.

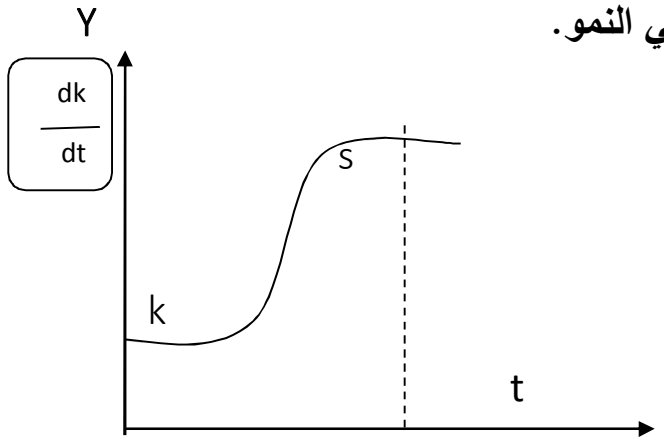

عنصر الزمن مقاسا على المحور الأفقي، وعلى المحور العمودي يقاس معدل تراكم رأس المال، وهو عبارة عن التغير في رأس المال على التغير في الزمن.

ويتضح من الشكل البياني أن الاقتصاد ينمو من النقطة (k)إلى النقطة (s) من خلال الفترة الزمنية (t).

وبعد النقطة (t)يصل الاقتصاد إلى حالة السكون عند النقطة (s) حيث عند هذه النقطة يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في الأجور تكون كبيرة بحيث تصبح الأرباح صفرا، فيتوقف تراكم رأس المال.

2. النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو الكلاسيكية)

ظهر الفكر الكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات كل من ألفريد مارشال، فيسكل، وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار هذه المدرسة فيما يلي :

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مرشال المعروفة بالوافرات الخارجية .
- بالنسبة لعنصر العمل، نجد أن النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة لتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي .
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار هذه النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية .
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على الحصص وتقسيم العمل وحرية التجارة .

3. نظرية النمو الكينزية

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي والذي يعتبر شرطا من الشروط اللازمة للنمو، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب

الفعال،[1] ويعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حددت هذه النظرية العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف كينز هذه العلاقة "بالمضاعف" وحددت هذه العلاقة بالصيغة التالية[2]:

$$M=\frac{1}{1-Mpc} \quad =\frac{1}{\text{Mps}}$$

حيث:

M: المضاعف.

Mpc: الميل الحدي للاستهلاك.

Mps: الميل الحدي للادخار.

كما يبين التحليل الكينزي، أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك.

وأن:

$$\text{Mps}=1-\text{Mpc}$$

$$M=\frac{1}{1-\text{Mpc}}$$

فإن:

$$\text{Mpc}=1-\frac{1}{\text{M}}$$

وبمعنى آخر أن هناك ارتباطا بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموعة الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا، تنفق ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل القومي، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمعدل الاستثمارات

[1] – مدحت القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص37.

[2] – سالم توفيق النجفي، 2000، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافيةّ، العراق، ص322.

الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زاد المضاعف، وتتطلب هذه الآلية توافر طاقات إنتاجية غير مستغلة في النشاط الاقتصادي، وكذلك وجود قوى عاملة غير موظفة.

المطلب الثالث : طرق قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

1) طرق قياس النمو الاقتصادي :

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي، الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الحقيقي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق بـ :

1. الناتج الوطني

باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة،[1] فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك الذبذبات:

- **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل، منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى. يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.
- **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة [2] معينة، بأنه التغير الفعلي للدخل الوطني الذي يستخدم في فترات زمنية تكون أكثر من سنة.
- **معدل النمو السنوي المتوسط:** ونعني به دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة، آخذا بعين الاعتبار تلك الذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$a=\left(\frac{xt}{xo}\right)^{-(t)}$$

[1] – أشواق بن قدور، 2013، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، ص63.

[2] أشواق بن قدور، المرجع نفسه، ص64.

حيث:

Xo : كمية سنة الأساس. Xt: كمية سنة المقارنة. T: طول الفترة.

a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية، ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان، مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

2. الدخل الفردي

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي، في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، وذلك بدراسة المستوى المعيشي لمواطني البلاد، وللحكم على المستوى المعيشي يقسم الاقتصاديون أحيانا الناتج الوطني الإجمالي الفردي، ويقيس متوسط الناتج الوطني الإجمالي الفردي قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد من المتوسط، وذلك إذا ما تم تقسيم كل السلع والخدمات المنتجة في البلاد في تلك السنة على السكان بصورة متساوية[1].

ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي– معدل النمو السكاني.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل نمو السكان[2].

2) عوامل النمو الاقتصادي :

من المعتقد أن هناك أربعة عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي من بينها:

1. العمل : ويمثل مجموع القدرات الفكرية والفيزيائية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، [1]بالإضافة إلى المعدات التي يستخدمها

[1]– عثمان خالد أبو حرب،2011، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 34، 35.

[2]– عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص11.

والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد، كلما زاد نصيب كل عامل من المعدات الرأسمالية التي يعمل بها، كما أن أي تحسينات فنية تطرأ عليها ستؤدي إلى إنتاجية العمل[2].

2. **التقدم التقني:** والواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج، مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة ووضع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وفي كل هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع الزمن، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو[3].
3. **رأس المال المادي:** إن حجم السكان في أي مجتمع له أهميته، حيث يتحدد على[4] أساس القوى العاملة فبهذا المجتمع كأحد عوامل الإنتاج، ومن المعروف بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي سيتأثر بحجم السكان، فكل طفل يولد يمثل زيادة في العبء الاستهلاكي، ولكنه في نفس الوقت يمثل زيادة في عوامل الإنتاج، ومن ثم يتحدث الاقتصاديون عما يعرف بمرحلة الخفة السكانية أو مرحلة الكثافة السكانية الزائدة، اعتمادا على ما إذا كانت الإضافة إلى الإنتاج المترتبة على الزيادة السكانية ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.
4. **رأس المال البشري:** ويتمثل في نوعية الموارد البشرية المتاحة لاقتصاد ما، والدور الذي تلعبه بإسراع عمليات النمو، إذ أن القدرات المكتسبة لسكان بلد ما هو جزء من رأس مالها، ومثال ذلك ما يلاحظ في الدول المتقدمة من أن معدل الزيادة في مواردها الطبيعية أقل من معدل الزيادة في إنتاجها، ويمكن إرجاع هذا السبب في نمو نواتجها

---

[1]– محمد صلاح، 2010، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، ص37.

[2]– نعمة الله نجيب إبراهيم، 2006،أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، ص528.

[3]– أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص ص74،75.

[4]– نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص ص529،530.

القومية، وبالتالي فإن التحسن في زيادة الإنتاج يرجع إلى ما يملكه العنصر البشري من علوم ومعرفة.

المبحث الثاني : المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنتطرق إلى مقابلات الكتلة النقدية في مطلب الاول نتعرف إلى مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها وكذلك إلى المجمعات الكتلة النقدية وعوامل نمو زيادة في الكتلة النقدية.

اما في المطلب الثاني نقوم بتعريف التضخم وانواعه وطرق قياسه.

في المطلب الثالث نتطرق إلى تعريف سعر الفائدة وإدراج مختلف أنواع السعر الفائدة السائدة ووظائف سعر الفائدة.

المطلب الأول: الكتلة النقدية

1. مفهوم الكتلة النقدية:

يقصد بالعرض النقدي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

2. مكونات الكتلة النقدية :

تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما في فترة زمنية معينة، فسواء كانت هذه الوسائل الصادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات، فإن السلطة النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل، ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى : [1]

[1]– محمد الشريف إلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص56

- **المتاحات النقدية:** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل أخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل من النقود الائتمانية والنقود المصرفية .
- **المتاحات شبه النقدية** : وتمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية :

1) ***الودائع الأجل*** : حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار الفائدة يحصل عليه المودع .
2) **الودائع بإخطار**: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.
3) **الودائع على الدفاتر**: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعوا تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.
4) **الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب** : وتضم كل من :

- السندات الخاصة(سند الأمر، السفتجية، الكمبيالة، سند الرهن)، وكذا سندات الصندوق.
- السندات العامة، وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

3. مقابلات الكتلة النقدية

للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في :

1) **الأصول الخارجية** : وتتمثل في كل من الذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.
2) **القروض المقدمة إلى الخزينة:** وتعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود .

ونجد في ما يلي:

- السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: وتتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدثها البنك.
- تسبيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية للبنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية .
- ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها – حسابات تحت الطلب حسابات الأجل والسندات –

3) **القروض المقدمة للاقتصاد:** وتتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات والتسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات لنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها .

4. **المجمعات النقدية** : حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وبغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.

- **مجمع المتاحات النقدية M1:** ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من :[1]

1) **الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة:** وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

2) **مختلف الودائع تحت الطلب:** وهي الودائع المفتوحة لدى كل البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان غير الماليين.

- **مجمع الكتلة النقدية M2** : يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد، وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا المجمع كل من :

1) **مجمع المتاحات النقدية M1** : وهي التي تم تحديد مكوناتها سابقا .

2) **أشباه النقود:** وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية:

- الودائع ذات أجل استحقاق محدد : وهذا الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك والزبون .

[1]– صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ص 15.

- الودائع بإشعار أو بإخطار: وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب وذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب.
- الودائع المخصصة: تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهميها، أو دفع أجور عمالها... ألخ.
- سندات الصندوق: التي تصدرها البنوك وتستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الأجل.
- الودائع الدفترية: أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد ويمكن سحبها عند الطلب ولكن بدون استعمال شيك، أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب إذ لابد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، وتضاف إلى هذه الودائع (الدفترية) الودائع قصيرة الأجل الموجودة لدى الخزينة العمومية.

وهكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كوسائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب ومن ثم أقل سيولة من المجمع المتاحات النقدية .

- **مجمع السيولة الاقتصادية M3:** ويعتبر من اكبر المجمعات النقدية توسعا حيث يظم إلى جانب المجمع النقدي، الوظيفيات القصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات الغير المالية، وفي الأخير يمكن تلخيص مختلف المجمعات النقدية وفق المخطط التالي :

الشكل رقم (2) : مكونات المجمعات النقدية M1، M2،M3

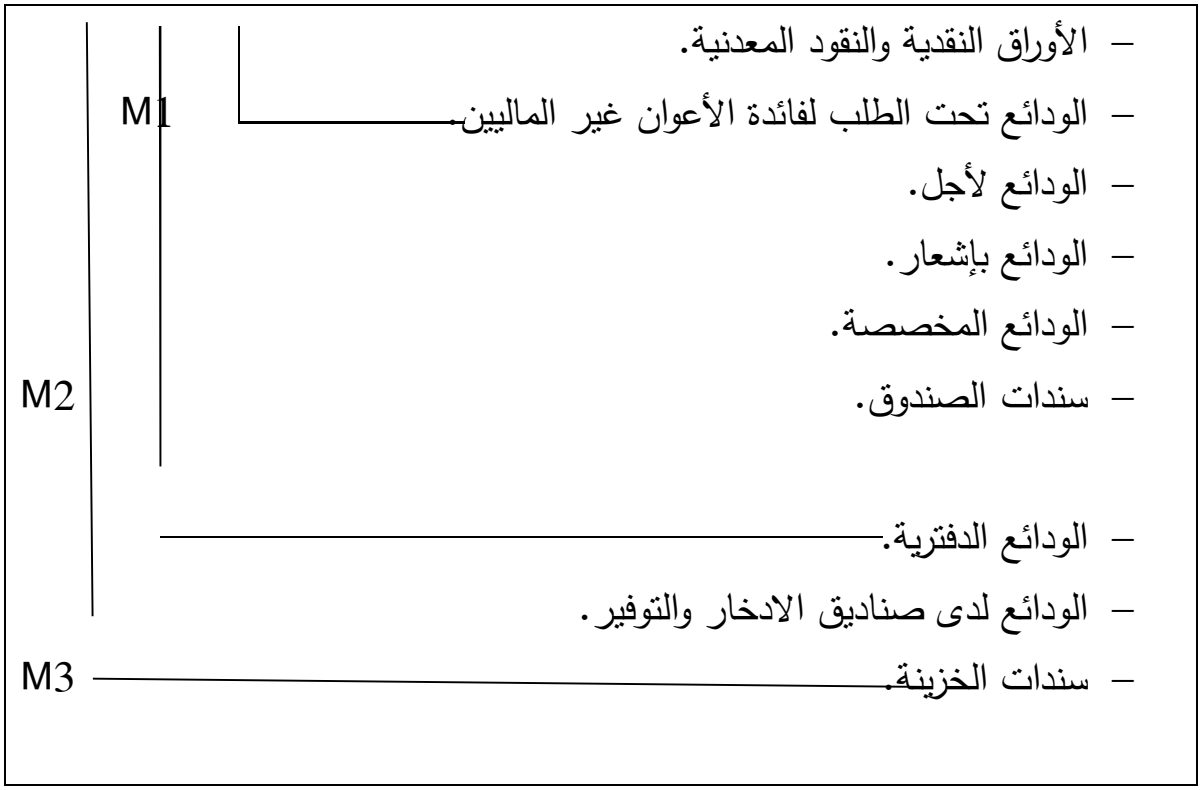

5. **عوامل نمو وزيادة الكتلة النقدية:** إن عملية الإصدار النقدي التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل، يتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد أو ما يسمى بالبنكنوت ووضعها في التداول.

1) **خلق النقود من طرف البنوك التجارية:** يعتبر خلق النقود من أهم وظائف البنوك التجارية للمساهمة في النشاط الاقتصادي والتي بمجموعها تقدم قروضا ليس فقط من ودائع تملكها، إنما أيضا في شكل نقود الودائع، وهنا نميز بين حالتين: فالحالة الأولى هي خلق نقود بواسطة بنك تجاري واحد أما الحالة الثانية هي خلق نقود بواسطة بنوك تجارية مجتمعة.

- **خلق وإتلاف النقود بواسطة بنك تجاري واحد:** حيث تتم هذه العملية من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة، ويمكن

للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاث نماذج من الأصول القروض للاقتصاد ،الديون على الخارج، الديون على الخزينة .

- **خلق النقود بواسطة البنوك التجارية المجمعة:** حيث في هذه الحالة تنقسم إلى حالتين وهما: الاحتياطي النقدي الكامل والاحتياطي النقدي الجزئي.

2) **خلق النقود من طرف الخزينة العمومية:** تتدخل الخزينة العامة مباشرة في خلق النقد مثل البنوك التجارية، لأنها بإمكانها أن تزيد من الودائع وتستطيع جذب ودائع الجمهور أو ودائع المؤسسات العامة والخاصة وذلك بأسلوبين:

- من خلال حسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة وهو أسلوب مباشر.
- من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لان كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة وهو أسلوب غير مباشر.

إن قدرة الخزينة على خلق النقود ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة، منها كتحديد سقف القروض التي تتلقاها من البنك المركزي، فلكي تحصل هي على نقد البنك المركزي تستطيع اللجوء إلى وسيلتين وهي الاقتراض من الأعوان الاقتصاديين، أو الاقتراض من البنك المركزي عن طريق تسبيقاته لها أو شراء سنداتها.

رغم هذه المقدرة المحدودة على خلق النقود إلا أنها بدأت تتجه تدريجيا نحو الزيادة بسبب وجود تغطية التمويل لعجز الميزانية عن طريق مصادر نقدية.

3) **خلق النقود من طرف البنك المركزي:** إن عملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تشبه عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية التي ذكرناها، وتنتج عن إصدار نقود مقابل القروض أو الأصول غير النقدية، ويسدد قيمتها عن طريق إصدار دين على نفسه وهي النقود، ويتحصل البنك المركزي على هذه الموجودات غالبا من المؤسسات المصرفية الأخرى والخزينة العامة، ويقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة وهذا التقسيم هو غير معمول به لكنه يستخدم لتوضيح فكرة خلق النقود وهما:

- **العملة الحرة:** وهي التي يصدرها البنك المركزي بصفة نهائية لقاء حصوله على موجودات مالية أو موجودات بعملات أجنبية.
- **عملة ائتمان:** يصدرها البنك المركزي (النقود الورقية) في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة ولذلك فإن إصدار النقدي الذي يمارسه البنك المركزي يتعلق بثلاثة نماذج من القروض: قروض للاقتصاد قروض للخزينة وقروض مترتبة على الخارج.

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه

تعتبر مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول أنواع التي يمكن أن نصادفها في مختلف اقتصاديات العالم، ولقياسه يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية . وهو ما سنتناوله في هذا المطلب .

1. **مفهوم التضخم:**

تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، نذكر البعض منها فيما يلي:

- يمكن النظر للتضخم من حيث المظهر العام على انه :" الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن تقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات ". ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة الشرائية لوحدة النقد عكسيا مع ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود.[1]

[1]– جبوري محمد، 2012–2013 ،"تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 156

- كما يمكن النظر لتضخم على أنه: زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.
- كما ينظر للتضخم على أنه ظاهرة اقتصادية مؤذية، وتعمل على تآكل القوة الشرائية للدخل المتاح، وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة.[1]
- ويعرف التضخم أيضا بأنه:" الزيادة غير مرغوبة في المستوى العام للأسعار".[2]
- ومن خلال ما سبق يمكن التعريف بأنه: ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام للأسعار، معبرا عنها بالنقود وذلك نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد، أو زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائفها الأساسية (حيث لا تصبح النقود مقياس للقيم ومخزن للثروة).

2. أنواع التضخم:

يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، تدخل الدولة، المصدر، ومن حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

1) التضخم من حيث قوته:

ينقسم التضخم حسب القوة كما يلي:

- **التضخم الجامح** : يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط، والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة مفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.[3]

---

[1]– عبد الرزاق بني هاني، 2014، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص211.

[2]– السيد عطية عبد الواحد، 2002، "التحليل الاقتصاد الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، ص298.

[3]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، 2007، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص145.

- **التضخم الزاحف:** ويقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء الاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات. بينما يرى البعض الأخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة.[1]

2) **التضخم من حيث تدخل الدولة به:**

يمكن تقسيم التضخم حسب درجة وطريقة تدخل الدولة في تعديله إلى ما يلي:

- **التضخم المكبوت (المقيد):** وهو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتمنع الأسعار من الارتفاع، في حين أن ذلك لا يمنع الأفراد عن جمع الموجودات النقدية وتحويلها إلى قوة شرائية كبيرة في وقت الحق.[2]
- **التضخم الطليق:** هو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات.
- **التضخم الكامن:** ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثل تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.[3]

3) **التضخم من حيث المصدر:**

ينقسم التضخم حسب المصدر إلى ما يلي:

---

[1]– وضاح نجيب رجب، 2010،"التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ص33.

[2]– سامر عبد الهادي وآخرون، 2013، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص202.

[3]– بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، 2013، "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يومي 29–28 أكتوبر، ص4.

- **تضخم جذب الطلب:** ويحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، وقد يكون ذلك مؤقتا وقد يستمر.[1]
- **تضخم التكاليف:** ويعبر عن ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة، أو المشروعات الإنتاجية.
- **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج.

4) **أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية:** تتنوع الاتجاهات التضخمية حسب القطاعات الاقتصادية إلى ما يلي:

- **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
- **التضخم الربحي:** هو التضخم الذي يظهر جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق الأرباح في قطاع صناعات السلع الاستهلاكية وقطاع صناعات سلع الاستثمار.[2]
- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباح في كال من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.
- **التضخم الداخلي:** هو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين، تتمثل بمجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.[3]

---

[1]– وديع طوروس، 2010، "الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، ص193.

[2]– قاسي خالد، بن مسعود آدم، 2013، "التضخم الاقتصادي الظاهرة الأسباب وطرق العلاج دارسة تحليلية"، الملتقى الوطني الأول للتضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 29-28 أكتوبر، ص 11-10.

[3] –حسام علي داود، 2010-2011، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ص 163.

- **التضخم الأجري:** وهو التضخم ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

3. **قياس التضخم:**

لقياس التغير في المستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية، وأهمها:

1) **المكمش الضمني لأسعار الناتج المحلي:** وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، ويتم حسابه بالطريقة التالية:

المنخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي (في سنة n)=(الناتج المحلي (في سنة n)/الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة)*100 .

والجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار، يحتاج إلى أجهزة إحصائية كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات والتي تقوم عادة باحتسابها ونشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية. يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

الناتج المحلي الحقيقي (في السنة)n = (الناتج المحلي الاسمي(في السنةn) /المنخفض الضمني)*100

2) **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير المتغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار. لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:[1]

[1]– سامر عبد الهادي وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص195.

- **الرقم التجميعي البسيط للأسعار**: يعكس هذا الرقم تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول على نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

الرقم التجميعي البسيط=(مجموعة أسعار السنة الجارية/مجموع أسعار سنة الأساس)*100

- **الرقم التجميعي النسبي للأسعار**: فمن خلال هذا الرقم يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة ومقدار التغير النسبي في كل سلعة وذلك وفقا للعالقة التالية:

الرقم التجميعي النسبي للأسعار= n/1 مجموع (سعر السلعة في السنة الحالية /سعر السلعة في سنة الأساس) *100

3) **الفجوة التضخمية** : توجد ثلاث معايير لقياس القوى التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار فائض إفراط النقدي ومعيار فائض الطلب، وفيما يلي تفصيل لكل منهما:

- **معيار الاستقرار النقدي**: يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي

تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها. وطبق للنظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{\mathrm{M}}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}}$ وحيث يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر.

$$\mathrm{B} = \frac{\Delta M}{\mathrm{M}} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B: تمثل معامل الاستقرار النقدي .

$\frac{\Delta M}{\mathrm{M}}$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بM_2

$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات وهي :

- إذا كان B=0، يعني أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي هناك استقرار نقدي.
- إذا كان B<0، يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.
- إذا كان B>0، يعني وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

➢ **معيار فائض الطلب:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ومفاده أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الناتج فإن فائض الطلب أثر بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يقود إلى الرحالة تضخم في الاقتصاد.

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:

$$dx = \left(cp + cg + i\right) - yi$$

حيث:

dx: إجمالي فائض الطلب.

cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

i: الأستثمار بالأسعار الجارية.

iy: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية$\left(cp + cg + i\right)$ عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي "iy "، ينشأ فائض الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

➢ **معيار الإفراط النقدي:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان والتي يرى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو

المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار. ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^{t}= Qy_t - M_t$$

حيث

M^{t}:حجم الإفراط النقدي.

y_t:حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t :كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

Q : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$/y_t \ Q=M^T$$

وعليه فإن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة لإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

المطلب الثالث : سعر الفائدة

1. **تعريف سعر الفائدة:**

عرف سعر الفائدة عدة تعريفات نذكر منها :

- يعرف سعر الفائدة على انه ثمن أو جزاء التخلي عن السيولة أو عن السيولة أو جزاء عدم الاكتناز أو جزاء التضحية بالسيولة.
- يعرف أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر. يعرف أيضا هو عائد الزمن عند الاقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.

- سعر الفائدة هو الثمن للحصول على السلع، أو الموارد، الآن بدلا من المستقبل بمعنى آخر يقيس سعر الفائدة بثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي.[1]
- وتعرف الفائدة بأنه عائد مضمون ومحدد لصاحب رأس المال مقابل تخليه عنه للغير يستخدمه أو لا يستخدمه مدة من الزمن.[2]
- ويعرف كذلك سعر الفائدة على انه علاقة بين الفائدة التي تجب سنويا بمقتضى العقد وبين الرأس المال المنسوب إلى المائة.[3]
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سعر الفائدة: بأنه ذلك المبلغ من المال الذي يتحصل عليه المقرض من المقترض لقاء التنازل على مبلغ من المال لفترة زمنية معينة.

2. أنواع سعر الفائدة:

هناك العديد من أسعار الفائدة السائدة والمرتبطة بمختلف الموجودات المالية، فنذكر منها:

1) **التصنيف الزمني لأسعار الفائدة** : ويعني الفرق بين أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، أي انه يبين أسعار الفائدة الخاصة بسندات ذات (90 يوما) وسندات الخزينة.

2) **سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي:** يقيس "سعر الفائدة الأسمى" الحصيلة النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة. وهو نسبة من المبلغ المقترض الذي يوجب دفعه في المستقبل بالإضافة إلى المبلغ الأصلي المقترض ويشار إليه عادة في صورة معدل سنوي.[4]

---

[1]– توماس ماير وآخرون، 2002، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ لمنشر، الرياض، ص352.

[2]– فادي محمد الرفاعي، 2004، المصارف الإسلامية الطبعة الأولى، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص 46.

[3]– محمد علي محمد أحمد ألبنا،2006، القرض المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، عمان، ص404.

[4] – لخضر بن فليس، 2013–2014، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011 – 1990، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص ص 7–6.

ويكون كذلك سعر الفائدة الاسمي هو نسبة المئوية التي تدفع على مبلغ الدين أو حسابات التوفير ولمدة زمنية معينة (شهر، ثلاثة أشهر، سنة.....).

أما بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي الذي عرفه (Wicksell) بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي الجديد. أو أنو العائد الحقيقي لرأس المال الإنتاجي، النقدية، فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية، فهو التكلفة الحدية لرأس المال.[1]

ويعرف كذلك سعر الفائدة الحقيقي عبارة عن سعر الفائدة الاسمي بعد تعديله بالنسبة للتغير المتوقع في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).[2]

ويمكن القول أن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر فائدة الاسمي معدلا بإزالة التضخم أي:

$$Inert = IN - IF$$

حيث:

Inert: سعر الفائدة الحقيقي .

IN: سعر الفائدة الاسمي. IF: معدل التضخم .

3) **أسعار الفائدة الدائنة والمدينة** :العلاقة بين المتغير التفسيري (سعر الفائدة) والمتغير التابع (طلب على أموال المودعة بالبنوك) علاقة عكسية سواء تعلق الأمر بسعر الفائدة الدائن أو المدين .

كلما كانت مرونة الطلب على سلعة ما تأثير رفع سعر الفائدة المدينة في رفع سعر السلعة كبيرا والعكس صحيح.

كلما كانت مرونة العرض كبيرة أمكن نقل عبء سعر الفائدة المدينة إلى المستهلك بدرجة أكبر.

[1]– لخضر بن فليس، نفس المرجع ، ص 7

[2]– محمود يونس، 2003/2002، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 170.

تعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار.

بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند إقراضه الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال من ذوي الأموال الفائضة وكذلك على إعادة الخصم للبنك المركزي.

4) **سعر الفائدة المعلن والفعلي:** يختلف سعر الفائدة الفعلي عن سعر الفائدة المعلن باختلاف أوقات الدفع، وذلك لأمور تتعلق بإمكانية استثمار الفائدة نفسيا، فكلما كان دفع الفائدة أسرع كلما كان سعر الفائدة الفعلي أعلى من سعر الفائدة المعلن، وذلك لإمكانية الحصول على مردود إضافي نتيجة استثمار هذه الفائدة.

5) **أسعار الفائدة الإدارية وغير الإدارية:** تتحدد أسعار الفائدة ذات الأهمية الرئيسية في أغلب البلدان النامية تحديدا إداريا، حيث تكون أسعار الفائدة محددة إداريا وليس عن طريق السوق، وذلك فإن اختيار مستوى هذه الأسعار قرار سياسي رئيسي، وحين يكون أسعار أدنى من مستوياتها التي يمكن أن يحددها السوق، وخاصة إذا ظلت سلبية كثيرا في قيمتها الحقيقية لفترة طويلة فإنها تتجه إلى تقليل المدخرات المالية، على عكس أسعار الفائدة الغير الإدارية التي تتحدد وفق آليات السوق (العرض والطلب).

6) **سعر الفائدة الخفي وسعر الفائدة الأساسي والشامل**[1]:

- **سعر الفائدة الخفي:** هو الذي يتعلق بالتكاليف الثابتة للتمويل مثل التكاليف الإدارية ويمكن تسميته بالفرصة البديلة بسبب الاتجاه في مجال معين عن المجال الأخر.

[1]- لخضر بن فليس، مرجع سابق، ص ص 11-10.

- **سعر الفائدة الأساسي:** وهو ذلك السعر الذي تكلفه موارد البنك (فائدة الودائع) +عائد الاستثمار+ تكلفة إصدار الأوراق المالية.
- **سعر فائدة الشامل:** يمثل سعر الفائدة الأساسي +فشل السداد+ تكلفة تأخير السداد.

3. **وظائف سعر الفائدة :**

تنظر الوحدات الاقتصادية بكل دقة وحذر لسعر الفائدة لأنه سوف تقرر حجم الاستثمار وتكلفة الفرصة البديلة ومجلات الاستثمار، واستنادا لذلك يقوم سعر الفائدة على الوظائف التالية :

- يتضمن سعر الفائدة تدفق الأموال من المؤسسات ذات الفائض (المدخرة) إلى مؤسسات ذات العجز (المستثمرة) وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.
- يعد سعر فائدة جزءا من التكلفة النسبية للمستثمرين، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود وارتفعت تكاليف الصناعة الوطنية وارتفعت الأسعار وانخفضت درجة المنافسة وأثر ذلك على الدخول والاستهلاك.
- يوجه الاستثمارات نحو المجالات المربحة وهذا ما يسمى بالاستخدام الكفء لرأس المال.
- يساهم سعر الفائدة بجذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون مرتفع.
- يساهم في تنمية وتطوير الشركات ذات الكفاءة العالية وبالمقابل يؤدي إلى إفلاس الشركات ذات الكفاءة المتدنية.
- يؤدي الائتمان لتنشيط وتطوير المؤسسات وزيادة حصتها من الناتج الوطني وزيادة أرباحها عن طريق سعر الفائدة.

4. **سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية:** يتم الاستعانة بسعر الفائدة في السياسة النقدية عبر سياسة إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر فائدة يتقاضاه

البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية مقابل ما يقدمه لها من قروض بمثل هذه الأوراق واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي بسعر خصم معين، هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة في اتجاه واحد.[1]

ملخص الفصل الأول

من خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل التي تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج وعوامل اخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثما على عملية

[1]– سامر منصور، 2014، تقلبات أسعار الفائدة آثارها في معدلات النمو الاقتصادي : دارسة مقارنة بين سورية وتونس ،مذكرة تتدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب ، ص9.

النمو الاقتصادي ذلك لن يكون بتحقيق مزايا انتاجية لان التكاليف في تزايد مستمر الامر الذي يجعل النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف في المستقبل.

للكتلة النقدية دور كبير في تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج.

www.psdgraphics.com

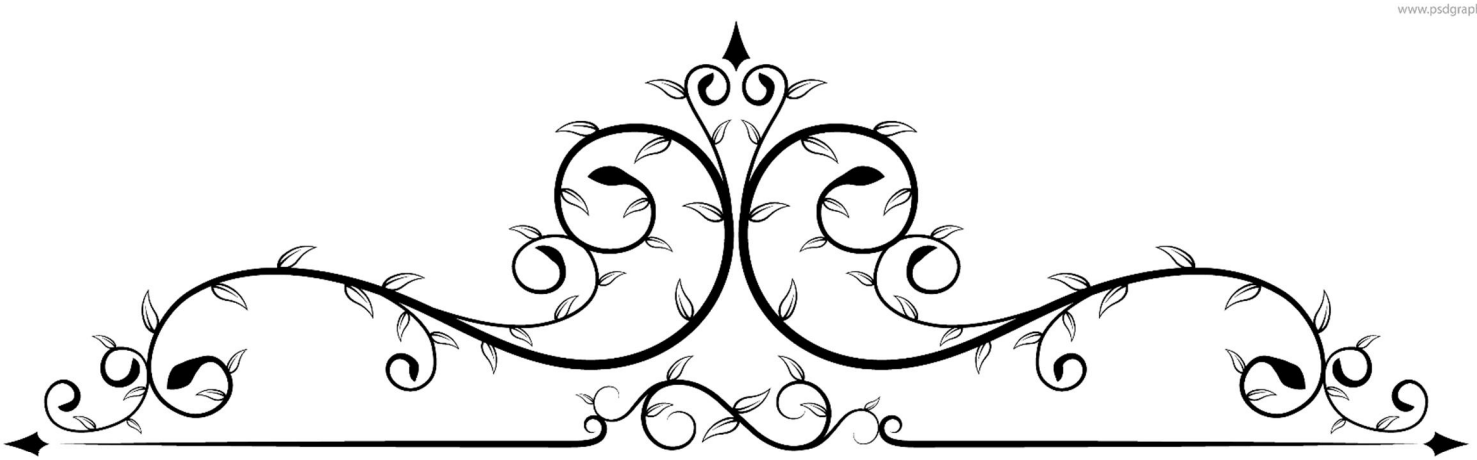

الفصل الثاني أثر تطور المجاميع النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

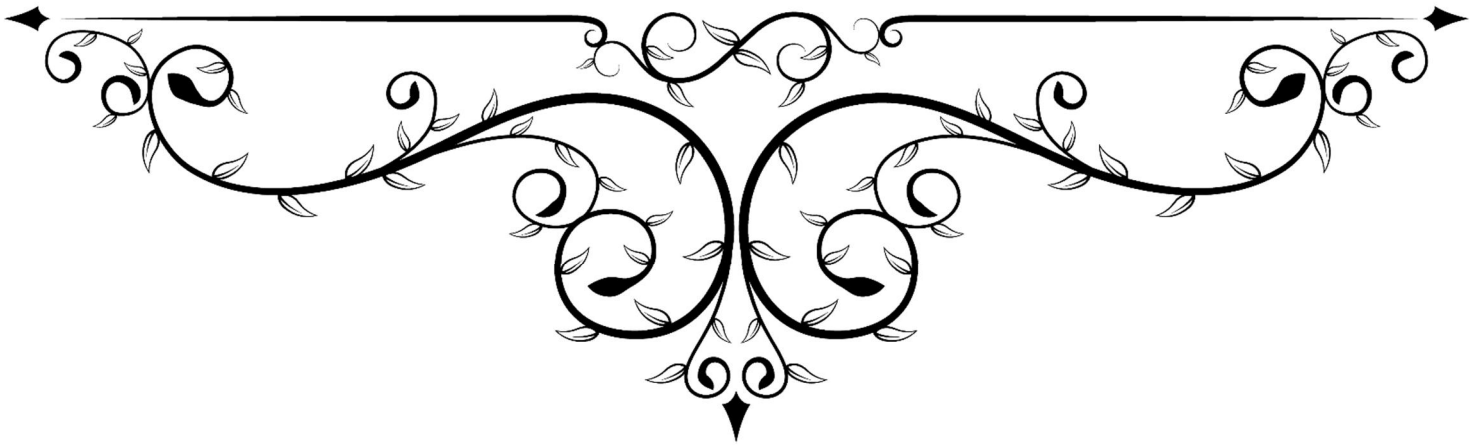

تمهيد

في هذا الفصل سنحاول اعطاء الشكل العامل للكتلة النقدية، في شكل نموذج احصائي قياسي يشرح ويفسر مختلف العلاقات السببية الاقتصادية فيم يبين المتغيرات التفسيرية، أو ما يعرف بنموذج القياس الاقتصادي ودراسة مدى استقراريه النموذج المقدر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2016 حيث يتم اختبار مفعولية هذا النموذج من خلال معاير اقتصادية واحصائية وقياسية، ثم تعيين النموذج الاقرب من النماذج الاقتصادية التي يتوافق أو يقترب والنموذج المقترح أو المقدر لدالة الكتلة النقدية في الجزائر، ولهذا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور المجاميع النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لحجم النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول : تطور المجاميع النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وهذه العملية ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج تعديل الهيكلي ما مدى تأثر النمو الاقتصادي بالكتلة النقدية ومقابلاتها

المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

1. برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال فترة 1989 – 1995 :

طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع إلى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990
- برنامج الاعتماد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992
- برنامج التثبيت أفريل 1994 إلى مارس 1995

2. برنامج التصحيح الهيكلي 1995– 1998 :

التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك

فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من اجل إنعاش الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق.

3. مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 :

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة2001 –2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في مكافحة ا الفضاء الإقليمي. ِ الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي .

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 –2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 ،و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 5.38 دولار، يعتبر غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته خصص له 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج.

5. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 –2014:

جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001،اعتبر استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدهم النمو، قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2010–2014.هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي .

الجدول رقم(2) : تطور الناتج المحلي الاجمالي الحالي خلال فترة1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الخام	0,8	-1,2	1,6	-2,2	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الخام	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	2,4	2,1	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر 1990-2016

الشكل رقم (3): تغير النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة 1990-2016

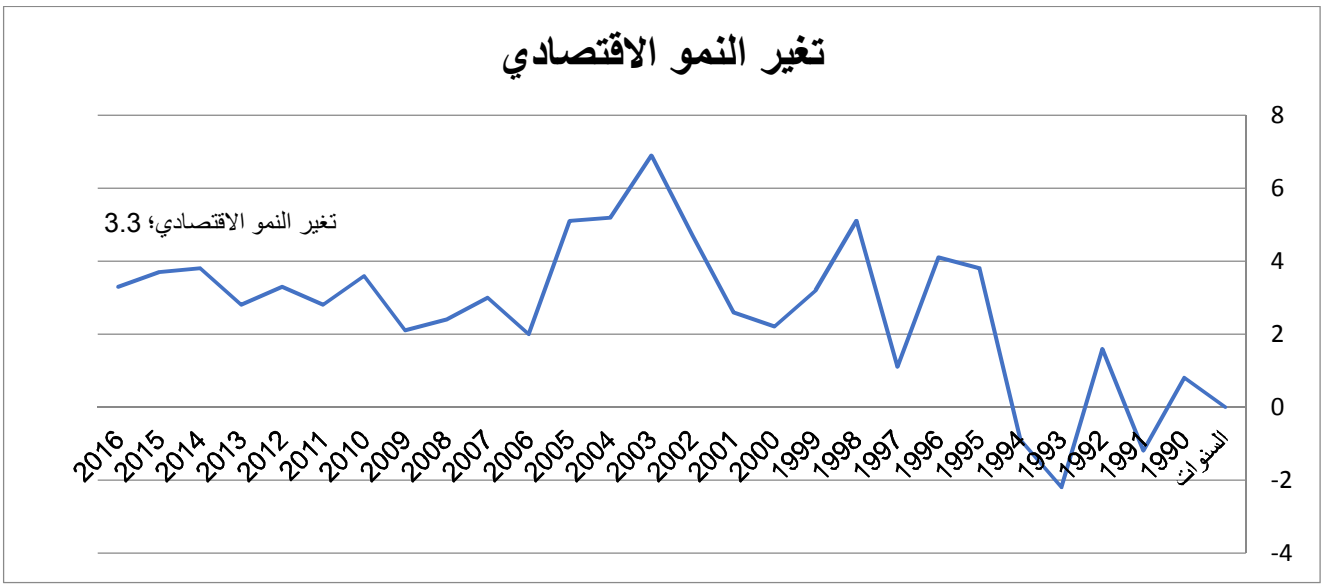

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع طفيف لنسبة الناتج الإجمالي الحالي خلال السنوات 1990-1998 ثم يشهد حالة انخفاض حاد سنة 1999 ثم يتغير بتحسن ملحوظ وابتداء من 2001 عرفت قيمة الناتج الإجمالي الحالي تحسنا ملحوظا نتيجة تدخل الدولة عبر تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر،

في حين نلاحظ في سنة 2009 انخفاض في قيمة النمو وهذا ر اجع ربما لأسباب طبيعية غير متوقعة ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2010 ،كما نلاحظ انخفاض طفيف في قيمة الناتج الداخلي الخام سنتي2016 / 2017 وهذا بسبب تراجع أسعار البترول.

المطلب الثاني : واقع مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

1. التضخم في الجزائر

الجدول رقم (3) يمثل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16,7	25,9,	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4,9	7,5	3,9	4,5	8,9	3,3	3	4,8	6,4

المصدر: إحصائيات البنك الجزائري

الشكل رقم (4): يمثل تغير التضخم في الفترة الممتدة 1990-2016

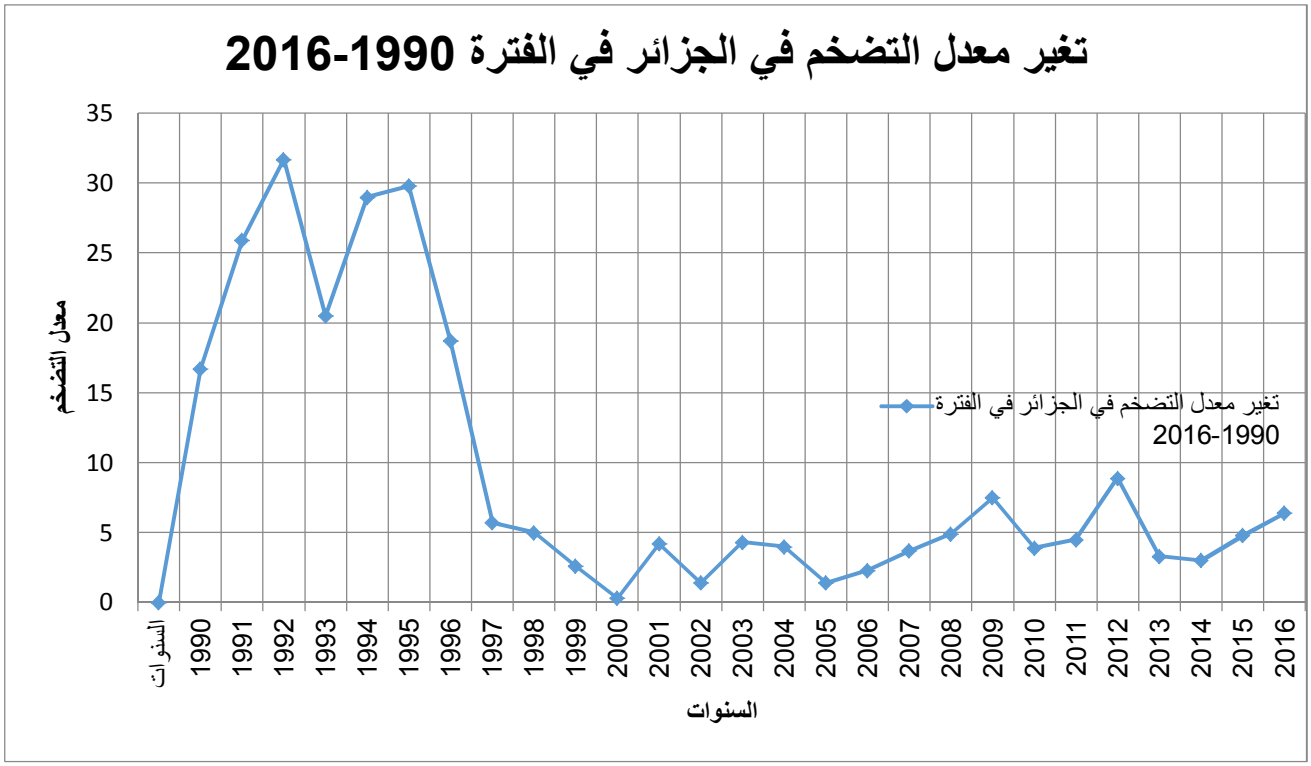

وصل الانخفاض في معدل التضخم إلى 3,0 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات، اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة الارتفاع نمو الكتلة النقدية بسب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثالث مصادر وهي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، الزيادة في تكاليف الإنتاج، (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والجور)وزيادة الكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل التضخم من 1.4 %عام 2002 إلى 4,3 %عام 2003 ثم

انخفض فجأة عام 2005 إلى 1.4%،وقد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع – عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3.9 % بعدما بلغ 5.7 %عام 2009 إلى أن بلغت مستوى 8.9 %عام 2012 .

وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2.9%مقابل 3.3% في 2013، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل للتضخم بنسبة 3.9 % وإن المنحنى التنازلي مكسب للاستقرار النقدي، وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية، ولكن سجل ارتفاعا سنة 2016 بمعدل 6.4%.

2. تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1990–2016

الجدول رقم (4) يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2016

السنوات	نقود الورقية الجارية	ودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	اشباه النقود	M2	معدل النمو M1	معدل النمو M2	الناتج الداخلي الخام	م ن ن د خ
1990	134,942	135,141	270,082	72,92	343,01	8,02	11,33	2800,661461	0,8
1991	157,2	167,793	324,993	90,29	415,27	20,33	21,06	2767,05	-1,2
1992	184,851	184,868	369,719	146,18	515,9	13,76	24,23	2816,85	1,8
1993	211,311	235,594	446,905	180,52	623,43	20,87	21,61	2757,71	-2,1
1994	222,985	252,847	475,834	247,68	723,43	6,47	15,31	2732,89	-0,9
1995	294,767	269,339	519,107	280,45	799,56	9,09	10,51	2836,74	3,8
1996	290,884	298,217	589,1	325,95	915,06	13,48	14,44	2953,04	4,1
1997	337,621	333,701	671,57	409,94	1081,5	13,99	18,19	2985,53	1,1
1998	390,42	436	826,4	766,1	1592,5	23,05	47,24	3137,79	5,1
1999	440	465,2	905,2	884,2	1789,4	9,5	12,4	3238,2	3,2
2000	484,5	563,7	1048,2	974,3	2022,5	15,8	13	3361,89	3,82
2001	577,2	661,3	1238,5	1235	2473,5	18,2	22,3	3463,03	3,01
2002	664,7	751,6	1416,3	1485,2	2901,5	14,4	17,3	3657,28	5,61
2003	781,3	849,7	1631	1723,9	3354,9	15,2	15,6	3920,67	7,2
2004	875,3	1291,3	2165,6	1478,7	3644,3	31,8	10,5	4089,32	4,3
2005	921	1516,5	2437,5	1632,9	4070,4	12,6	11,7	4330,91	5,91
2006	1081,4	2096,4	3177,8	1649,8	4933,7	30,4	18,6	4403,86	1,68
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6	33,2	24,2	4552,4	3,37
2008	1574	3424,9	4964,9	1991	6955,9	17,3	16	4659,84	2,36
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1	-0,4	3,1	4735,9	1,63
2010	2098,6	3657,8	5756,4	2524,3	8280,7	16,4	15,4	4908,01	3,63
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2	24,1	19,9	5049,95	2,89
2012	2952,3	4729,2	7681,5	3333,6	11015	7,6	10,9	5220,37	3,37
2013	3204	5045,8	8249,8	3691,7	11942	16,4	8,4	5364,85	2,77
2014	3658,9	5944,1	9603	4083,7	13687	16,4	14,6	5568,13	3,79
2015	4108,1	5153,1	9261,2	4443,3	13705	-3,6	0,1	5777,69	3,76
2016	4497,2	4909,8	9407	4409,3	13816	1,57	0,82	5991,46	3,7

المصدر: البنك الجزائري

الشكل رقم (5) يمثل تغير الكتلة النقدية للجزائر

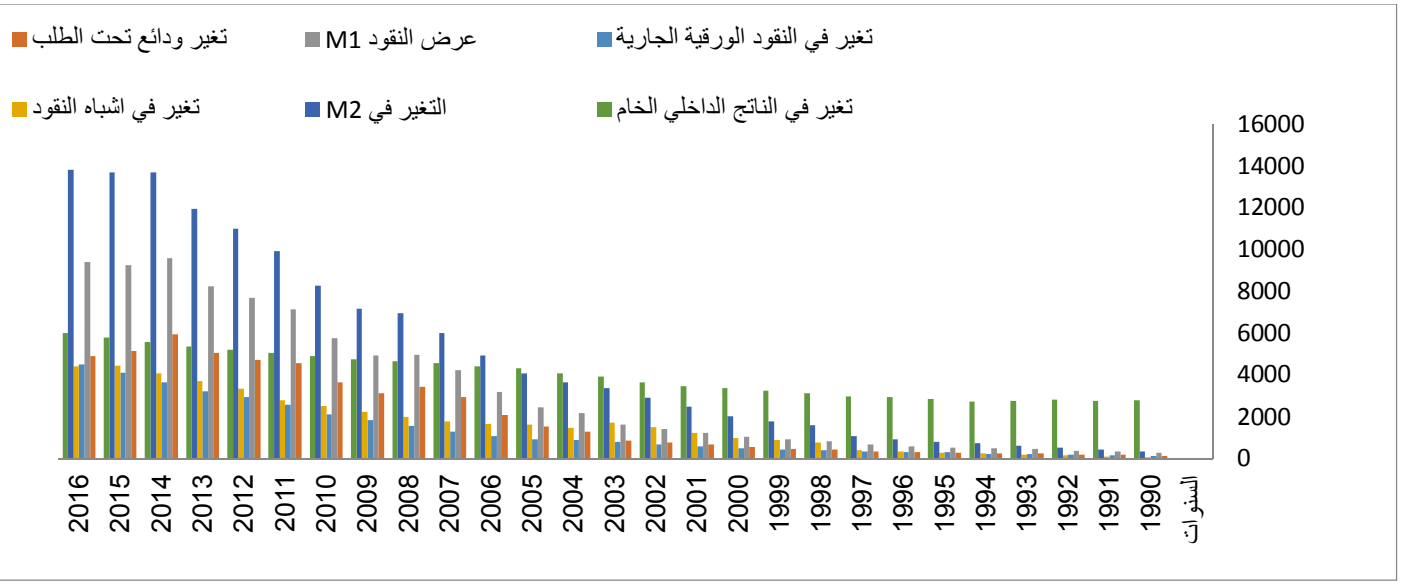

من إعداد الطالبتين

عرفت الكتلة النقدية نموا متزايدا في بداية صدور قانون النقد والقرض حي انتقلت من21.07%سنة 1991 إلى 24.23 %سنة 1992، لكن مع بداية سنة 1993 بدأ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث سجل نسبة منو تقدر بـ 21.6 %سنة1993 وواصل الانخفاض إلى أدنى مستوى له والذي يقدر بـ 10.51%و هذا سنة 1995،و لكن خلال سنة 1998 عرف معدل نمو الكتلة النقدية أعلى مستوى له مسجلا 47.24%، ليعود من جديد إلى الانخفاض سنة 1999 مسجلا 32.06 %،لقد عرفت الألفية الجديدة نمو متزايدا للكتلة النقدية بنسبة نمو تقدرب22.3%، ولكن ما يلاحظ أن هناك نمو بطيء في الكتلة النقدية في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة أين قدرت بـ 0.30 %في عام 2015 و1.76 %في عام 2016 ويعود هذا إلى تدهور أسعار البترول وبداية بوادر دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية.

3. سعر الفائدة في الجزائر1995-2016

الجدول رقم (5) يمثل تغير في معدل سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة 1995-2016

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل سعر الفائدة	-7,902	-4,049	8,137	15,104	-0,096	-10,334	10,021	7,168
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل سعر الفائدة	0,19	-3,784	-6,997	-2,304	1,508	-6,34	21,569	-6,993
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
معدل سعر الفائدة	-8,651	0,504	8,101	8,326	15,453	3,353		

المصدر: البنك الجزائري

الشكل رقم (6) يمثل تغير سغر الفائدة في الجزائر في الفترة 1995-2016

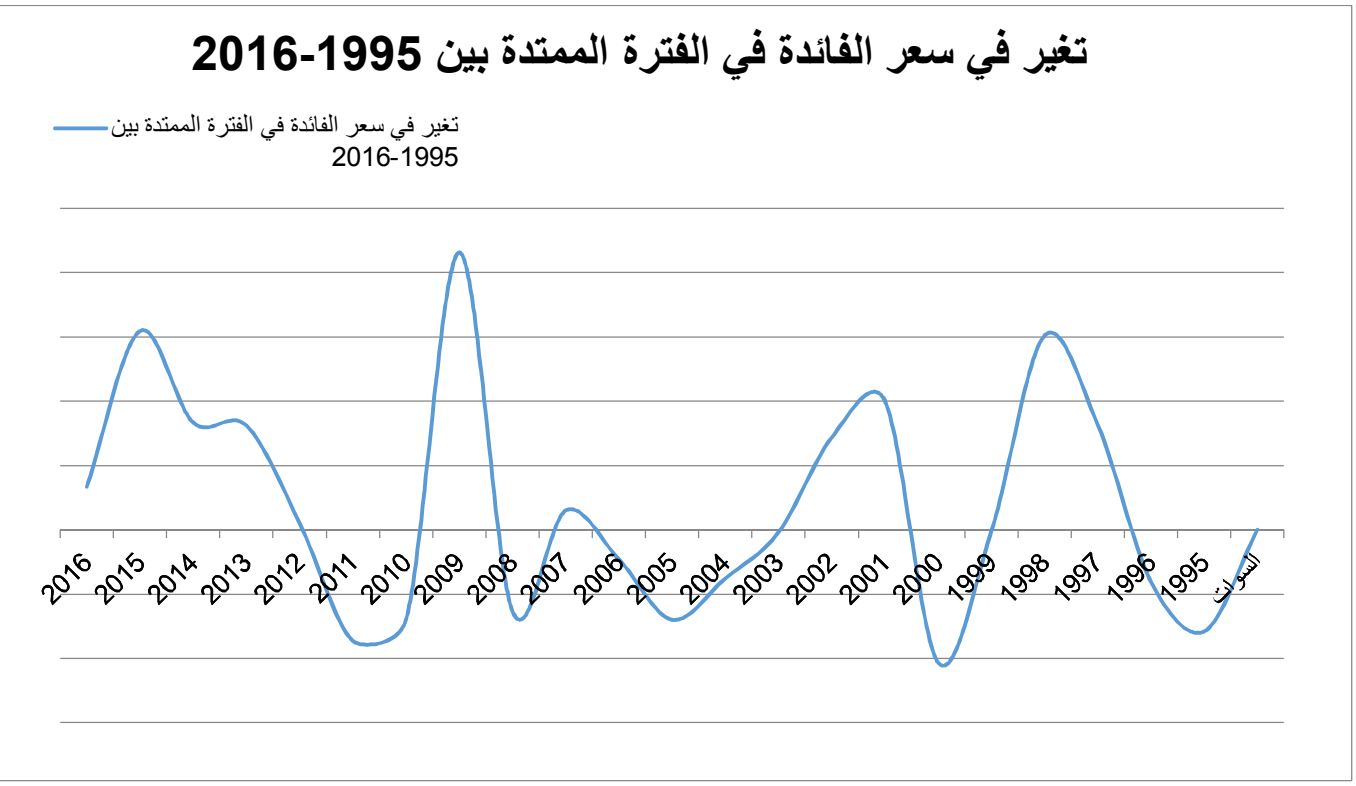

من إعداد الطالبتين.

تراوحت معدلات الفائدة الحقيقية بين الإيجابية والسلبية خلال الفترة المسجلة من التحرير المالي إلى غاية سنة 2016 التي هي انعكاس للاختلافات في القوة الشرائية الناجمة عن عملية الاستثمار المعتمد على التغيرات في معدلات التضخم، وانه كلما كانت معدلات التضخم موجبة فإنها تعبر عن اسعار فائدة حقيقية أقل من اسعار فائدة اسمية معلنة عنها.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لحجم النمو الاقتصادي في الجزائر :

1.3. تعين نموذج حجم النمو الاقتصادي:

بناءا على ما تقدم سنعرض لأهم متغيرات الدراسة استنادا إلى مبادئ الاقتصاد القياسي من خلال نموذج اقتصادي يتضمن النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وحجم الكتلة النقدية، التضخم، ومعدلات الفائدة كمتغيرات مستقلة .

1.1.3. تحديد متغيرات النموذج:

إن الخطوة الأولى في تعين نموذج النمو الاقتصادي تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة .

أ. **المتغير التابع :** وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز GDP، وهو يمثل نسبة تطور الناتج الاجمالي في الجزائر .

بلغت نسبة النمو الاقتصادي الجزائري 0.8 بالمئة في 2019 مقابل 1.2 في 2018، هذا المعدل كان إيجابيا بالرغم من العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتراجع النمو بقطاع المحروقات، حيث أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات بلغ 2.4 بالمئة عام 2019 مقابل 3 بالمئة في 2018، كان معدل النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، والخدمات والأشغال العمومية البترولية، والصناعة والخدمات، حيث أن قطاع الفلاحة سجّل نموا نسبته 2.7 بالمئة عام 2019 مقابل 3.5 بالمئة في سنة 2018، كما سجّل قطاع البناء والأشغال

العمومية والري، بما فيها الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8 بالمئة، وعرف قطاع الصناعة نموا بنسبة 3.8 بالمئة في 2019، بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3 بالمئة.

ب. **المتغيرات المستقلة :** وهي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير على المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم وهي:

***الكتلة النقدية MM:**

عرفت الكتلة النقدية (M2) زيادة معتبرة ب7.12% في نهاية 2020 بعد ان سجلت تراجعا ب0.78% في نهاية 2019، وذلك يعكس انتعاش زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع(M2) ، ب17682.7 مليار دج في نهاية 2020 مقابل 16506.6 مليار في نهاية 2019.

كما أن الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك، شهدت ارتفاعا بـ 12.93%، منتقلة من 5.437,6 مليار دج في نهاية 2019 إلى 6.140,7 مليار دج في نهاية 2020، ويمثل ذلك 37.73% من الكتلة النقدية (م2) في نهاية 2020 مقابل 32.94% في نهاية 2019.

كما أن الودائع النقدية انخفضت بـ 3.22%، حيث تراجعت من 4.351,2 مليار دج نهاية 2019 إلى 4.211 مليار دج نهاية 2020.

***التضخم INF:**

انتقلت نسبت التضخم من 2% سنة 2019 إلى 2.4% في سنة 2020، مدعوما بارتفاع في أسعار المواد الغذائية0.2% والمواد المصنعة ب 5.35 % مما اثر على الوتيرة الاجمالية للتضخم، باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا.

***معدل الفائدة R:**

عرفت أسعار الفائدة استقرارا خلال السنوات الأخيرة بين 6.5% و9%، ويرجع السبب في ذلك إلى الاستقرار في الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق النمو

الاقتصادي المنشود، كما أن ثبات أسعار الفائدة الحقيقة ساهم في تشجيع الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري.

2.1.3.تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

بعد أن تم تحديد المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي، يتعين في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي لنموذج، وتشير الدراسات الميدانية إلى وجود العديد من الأشكال التي تأخذها المعادلات السلوكية للاستثمار وأهماها الشكل الخطي والشكل غير الخطي .

أ) **تحديد الشكل الخطي للنموذج** : تكون الصيغة الرياضية لهذا النوع من الأشكال كمايلي :

$$GDP_t = b_0 + b_1 MM_t + b_2 INF_t + b_3 R_t + u_t$$

..

ب) **تحديد الشكل غير الخطي للنموذج** : تكون الصيغة الرياضية لهذا الشكل كمايلي :

$$lnGDP_t = b_0 + b_1 lnMM_t + b_2 lnINF_t + b_3 lnR_t + u_t$$

حيث :

GDP_t : تمثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

MM_t : تمثل معدل نمو حجم الكتلة النقدية .

INF_t : تمثل معدل التضخم السنوي .

R_t : تمثل معدل الفائدة السنوي الحقيقي .

u_t : يمثل المتغيرات العشوائية التي لا يمكن قياسها وإدخالها بشكل صريح في المعادلة .

b_t : تمثل معاملات معادلة النمو الاقتصادي.

2.3. تقدير نموذج النمو الاقتصادي :

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي للنموذج تأتي مرحلة القياس وتتمثل في تقدير معلمات النموذج، وسيتم الاعتماد في عملية التقدير على بيانات فعلية تتعلق بمتغيرات النموذج .

1.2.3. تجميع البيانات :

لقد تم جمع البيانات المتعلقة بكل متغير من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، من مصادر مختلفة أهمها بنك الجزائر، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، الأونكتاد.

والجدول يوضح قيم المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في نموذج النمو الاقتصادي كمايلي:

جدول رقد (6) عناصر معادلة نموذج النمو الاقتصادية

R	INF	MM	GDP	YEAR
6,00%	%9.30	%5.18	%4.4	1989
8,75%	%16.65	%11.42	%0.8	1990
11,00%	%25.89	%20.80	%-1.2	1991
11,50%	%31.67	%31.27	%1.8	1992
11,50%	%20.54	%7.30	%-2.1	1993
17,63%	%29.05	%15.7	%-0.9	1994
18,00%	%29.78	%9.46	%3.8	1995
16,33%	%18.68	%14.64	%4.1	1996

14,00%	%5.73	%18.26	%1.1	1997
9,25%	%4.95	%19.57	%5.1	1998
8,50%	%2.65	%13.95	%3.2	1999
8,50%	%0.34	%14.13	%3.8	2000
8,00%	%4.23	%54.05	%3	2001
6,63%	%1.42	%18.05	%5.6	2002
6,50%	%4.27	%16.31	%7.2	2003
6,50%	%3.96	%10.45	%4.3	2004
8,00%	%1.38	%11.69	%5.9	2005
8,00%	%2.31	%19.64	%1.7	2006
8,00%	%3.68	%23.09	%3.4	2007
8,00%	%4.86	%16.04	%2.4	2008
8,00%	%5.74	%4.84	%1.6	2009
8,00%	%3.91	%13.55	%3.6	2010
8,00%	%4.52	%19.91	%2.9	2011
8,00%	%8.89	%10.94	%3.4	2012

2013	%2.8	%8.41	%3.25	8,00%
2014	%3.8	%14.42	%2.92	8,00%
2015	%3.7	%0.3	%4.78	8,00%
2016	%3.2	%0.82	%6.4	8,00%
2017	%1.3	%8.38	%5.59	8,00%
2018	%1.2	%11.1	%4.24	8,00%
2019	%0.8	%-0.76	%1.95	8,00%

2.2.3. تقدير معلمات النموذج:

يتوقف اختيار الشكل المناسب للنموذج ما إذا كان خطي أو غير خطي على انتشار البيانات القطاعية وتقدير معلمات النموذج، ولقد تم اعتماد أسلوب الانحدار المتعدد في عملية تقدير معلمات النموذج بمساعدة البرنامج الإحصائي SPSS VERSION 26.0 و eviews v10 .

ويتطلب تحديد معادلة النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى 2019، معرفة انتشار البيانات التقاطعية لمتغيرات المعادلة ثم تقدير معلماتها بمساعدة البرنامج الإحصائي .

أ- **انتشار البيانات التقاطعية :** لمعرفة الشكل الذي يأخذه نموذج النمو الاقتصادي خلال الفترة، لا بد من اخذ فكرة أولية عن طبيعة انتشار البيانات التقاطعية الخاصة

بالمتغيرات الداخلة في النموذج وهي معدل حجم الكتلة النقدية، معدل التضخم، وأخيرا أسعار الفائدة .

- **الشكل رقم (7) يمثل علاقة معدل النمو الاقتصادي بمعدل حجم الكتلة النقدية:**

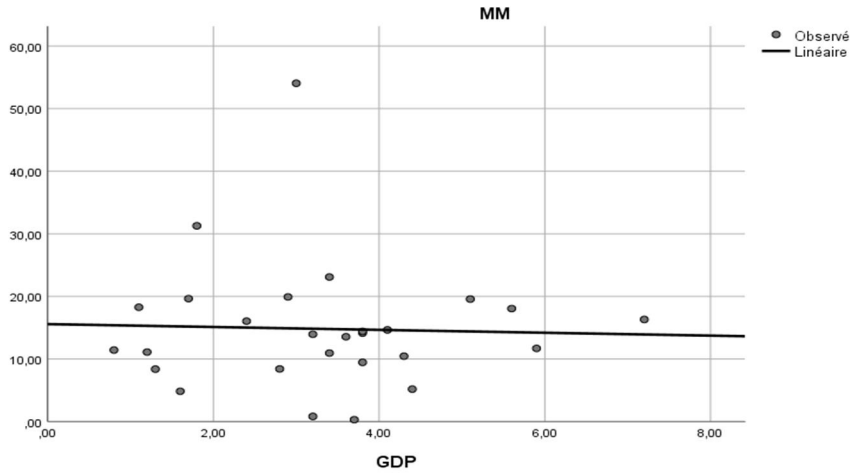

يلاحظ من خلال الشكل إن البيانات التقاطعية لها اتجاه عام تنازلي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد ملائمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو حجم الكتلة النقدية.

- **الشكل رقم (8)يمثل علاقة معدل نمو الناتج المحلي بمعدل التضخم:**

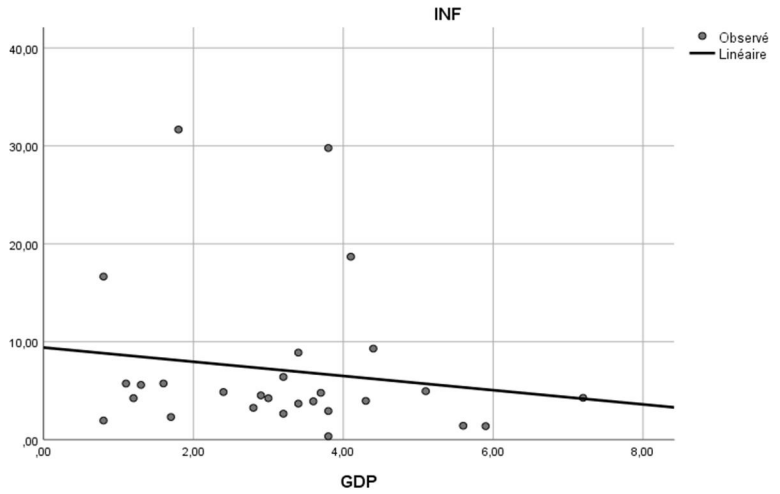

يلاحظ من الشكل إن انتشار البيانات التقاطعية لها اتجاه عام تنازلي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد ملائمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم.

- **الشكل رقم (9) يمثل علاقة معدل نمو الناتج المحلي بأسعار الفائدة:**

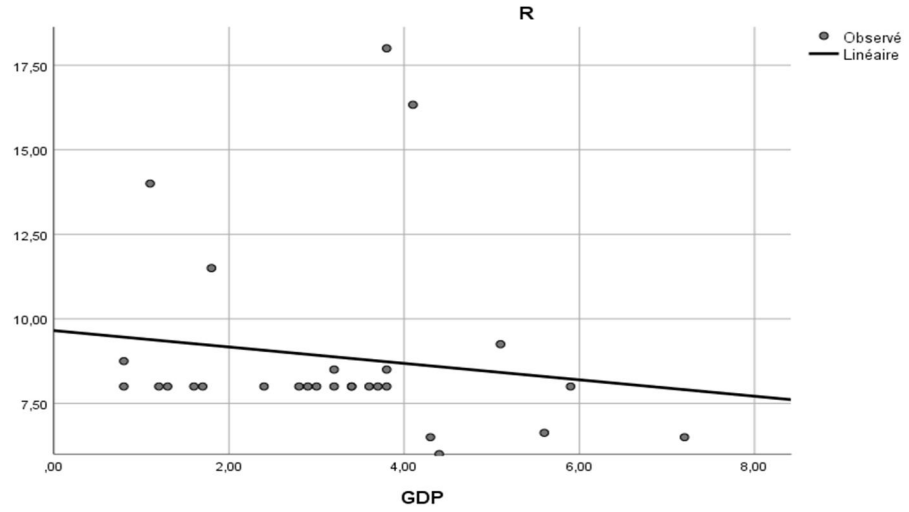

يوضح الشكل إن شكل انتشار البيانات التقاطعية لها اتجاه عام تنازلي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد ملائمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم.

ومن خلال ما سبق يمكن القول انه قد تم اخذ فكرة عن علاقة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع بكل متغير مستقل على حدى، حيث تظهر الأشكال السابقة أن شكل انتشار البيانات التقاطعية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية يأخذ في الغالب اتجاه خطي تنازلي وعلى العموم فإن قبول الشكل الخطي يبقى قائما للنموذج.

ب- تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي :

بعد اخذ فكرة أولية عن الشكل الذي يمكن أن يأخذه نموذج النمو الاقتصادي، تأتي عملية تقدير معلمات النموذج للفترة (1989-2019) باستخدام البرنامج الإحصائي eviews v10 وباعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول ادناه :

الجدول رقم (7) يمثل نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي للفترة 1989-2019

المعادلة السلوكية الاولى

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 06/19/21 Time: 19:03

Sample (adjusted): 1989 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.829869	1.266685	3.023536	0.0060
MM	-0.003061	0.030921	-0.098979	0.9220
INF	-0.031192	0.056571	-0.551378	0.4670

		–	–
		0.0289	0.15761 0.18380
R		69	0 2 65800.
		80.Mean	dependent 3.3000
R-squared		40576	var 00
Adjusted R-squared		0.8845S.D.	dependent 1.5553
		66	var 88
S.E. of regression		1.6198Akaike	info 3.9384
		20	criterion 60
Sum squared resid		60.347	4.1304
		75	Schwarz criterion 36
		–	
		49.169	Hannan-Quinn 3.9955
Log likelihood		21	criter. 45
		122.32	Durbin-Watson 2.2
F-statistic		4241	stat 74658
Prob(F-statistic)		080. 7787	

المعادلة السلوكية الثاني

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 06/19/21 Time: 19:10

Sample (adjusted): 1989 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.625946	0.598778	6.055573	0.0000
MM	-0.003137	10.00290	-0.103552	0.1840
INF	-0.038482	0.039518	-0.973794	0.3994

R-squared	0.90	Mean	3.3000

00	dependent var	39167	
1.5553	S.D.	0.9609	Adjusted R-squared
88	dependent var	02	
3.8658	Akaike info criterion	1.5868	S.E. of regression
54		78	
4.0098	Schwarz criterion	60.436	Sum squared resid
36		39	
3.9086	Hannan-Quinn criter.	-49.189	Log likelihood
67		03	
2.2	Durbin-Watson stat	155.48	F-statistic
95373		9164	
		00.	Prob(F-statistic)
		19120	

وتظهر نتائج تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي في الجدول أعلاه التوصل إلى معادلتين سلوكيتين بديلتين لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وسيقع الاختيار على معادلة واحدة بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية على نتائج التقدير.

3.2.3.اختبار النموذج الاقتصادي :

بعد الانتهاء من عملية تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي بالجزائر، تأتي مرحلة تقييم القيم المقدرة لمعلمات النموذج للتأكد فيما إذا كانت هذه القيم لها مدلول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية .

و ما يلاحظ من نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي بالجزائر أن هناك معادلتان تغطيان فترة الدراسة وسيقع الاختيار على المعادلة التي ستثبت الاختبارات صلاحيتها .

أ) الاختبارات الإحصائية :

تعتبر المعايير الإحصائية واحدة من الاختبارات التي تستخدم في تقييم المعلمات المقدرة للنموذج وتنقسم هذه الاختبارات إلى :

1) اختبار t :

يتم فحص جوهرية معاملات الانحدار الجزئية عن طريق استخدام قيم t للمعلمات كالتالي :

المعلمات b_0 ، b_1 ، b_2 هي معلمات تختلف قيمها عن الصفر، وهذا يدل على أن الثابت ومعدل حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم هي المتغيرات التي لها معنوية إحصائية بمستوى ثقة 95% في تفسير معدل النمو، أما متغيرات معدل الفائدة فليس لها معنوية إحصائية بحيث يمكن قبول فرضية العدم والتي تقضي بأن يكون $b_3 = 0$، وبالتالي يمكن الاستغناء عن هذه المتغيرات في النموذج الإحصائي .

و بعد حذف المتغيرات تم الحصول على المعادلة الثانية المبينة في الجدول اعلاه ويلاحظ أن معنوية المعلمات زادت أكثر حيث وهذا ما يؤكد رفض فرض العدم بان معلمات المعادلة الثانية تساوي الصفر .

2) الانحراف المعياري :

ما يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول اعلاه أن الانحراف المعياري للمعلمات ذات المعنوية الإحصائية قد انخفض في المعادلة الثانية، وهو ما يعبر عن قوة الدلالة الإحصائية للمعادلة .

و ما يلاحظ من خلال الاختبارات الإحصائية السابقة أن المعادلة الثانية هي التي تتميز بالمعنوية الإحصائية لمعلماتها وبمستوى ثقة 95% .

3) معامل التحديد ومعامل الارتباط :

عند اخذ المعادلة الثانية التي تتميز بالمعنوية الإحصائية لمعلماتها والتي تظهر نتائجها في الجدول اعلاه نجد أن معامل الارتباط r قد بلغت قيمته r=0.93 وهو يشير إلى قوة العلاقة بين العناصر، أما بالنسبة لمعامل التحديد المتعدد R^2 فهو جوهري من الناحية الإحصائية ويشير إلى أن حوالي 96% من التغيرات التي تطرأ على معدل النمو تنتج بشكل مباشر عن التغيرات التي تطرأ على كل من، MM، INF، وأن 4% من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية ،كما أن قيمة معامل التحديد المعدل المرتفعة تشير إلى ان النموذج يعبر عن العلاقة الخطية بصورة جيدة .

4) اختبار F :

يفيد هذا التوزيع في اختبار صحة الشكل الرياضي للمعادلة، فكلما كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فإنه يتم قبول فرضية أن كل المعلمات تختلف عن الصفر، وحسب الجدول الإحصائي ومستوى معنوية 5% نجد أن قيمة F المحسوبة F=155.4 وهذا ما يعني أن معاملات الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وأن R^2 تختلف معنويا عن الصفر، وهذا ما يؤكد على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وسلامة النموذج من مشكل تخصيص شكل المعادلة (اختيار الشكل الخطي للمعادلة سليم إحصائيا) .

و ما يمكن استنتاجه من تطبيق المعايير الإحصائية أن المعادلة الأكثر معنوية وبمستوى ثقة 95% للفترة 1989-2019 هي المعادلة الثانية وهي كالتالي :

$$GDP_t = 3.62 - 0.003MM_t - 0.038INF_t.$$

ب) الاختبارات القياسية :

إن المعايير القياسية تستخدم في اختبار صلاحية المعايير الإحصائية والتأكد من مطابقتها للواقع العملي، ويطلق على المعايير القياسية باختبارات الرتبة الثانية، وتتمثل في معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي، ومعايير ثبات التباين .

1) اختبار الامتداد الخطي المتعدد :

يشير الامتداد الخطي إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة في النموذج، ولاختبار سلامة نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر من هذا المشكل نستخدم اختبار كلاين Klein ، حيث يرى البعض أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا يمثل خطرا ما دامت مربعات معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من المتغيرات المستقلة لا تزيد على قيمة معامل التحديد، أما إذا انقلب الوضع وصارت مربعات معاملات الارتباط الجزئية اكبر من معامل التحديد فإن مشكلة الارتباط المتعدد تصبح مشكلة لا يجوز تجاهلها .

و الجدول التالي يظهر نتائج تقدير الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة كمايلي :

جدول رقم (8) يمثل مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة

Model		INF	MM
Correlations	INF	1.000	−0.345
	MM	−0.345	1.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي spss

وحيث أن معامل التحديد للمعادلة أكبر من مربع معاملات الارتباط الجزئية للمتغيرات المستقلة، وهو ما يؤكد سلامة النموذج من مشكلة الامتداد الخطي .

2) اختبار الارتباط الذاتي :

تعتمد طرق الكشف عن ظاهرة الارتباط الذاتي على استخدام البواقي وذلك نظرا لان قيم البواقي e_i هي عبارة عن مقدرات القيم المناظرة لعناصر الخطأ u_i، وتنقسم هذه الطرق إلى الطريقة البيانية حيث ترسم فيها البواقي في شكل بياني مقابل محور الزمن لملاحظة الاتجاه العام للبواقي، فإذا كانت تنتشر البواقي بصورة غير منتظمة حول محور الزمن فإن ذلك يشير إلى عشوائية البواقي ومن ثم عشوائية عناصر الخطأ، أما إذا تحصلنا على شكل تتخذ فيه البواقي مسارا منتظما خطيا أو غير خطي فإن ذلك غالبا ما يعتبر مؤشرا لوجود ارتباط ذاتي بين القيم، أما الطريقة التحليلية فهي تعتمد على اختبار دربن–واتسون DW الذي يتم فيه اختبار الفرض العدمي القائل بأن قيم u_i غير مترابطة ذاتيا وعشوائية مقابل الفرض البديل القائل بان قيم u_i تعاني من الارتباط الذاتي .

و يستخدم الاختبار بحساب D^* المحسوبة ومقارنتها مع القيم الجدولية D_L و D_U ثم تجرى المقارنة لاتخاذ القرار الاحصائي اللازم .

من خلال نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي تكون قيمة اختبار داربن–واتسون كالتالي :

DW=2.29

القيمة الصغرى DL=0.8

القيمة الكبرى DU=1.7

و تكون المعادلة خالية من مشكل الارتباط الذاتي إذا تحقق الشرط $4 - D_U \geq D^*$ اي ان :

4−Du=4−1.7=2.3≥2.29

و هو ما يؤكد أن المعادلة سليمة من مشكل الارتباط الذاتي .

3) اختبار عدم ثبات التباين :

يشير عدم ثبات التباين إلى تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المستقل وهو ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة، وتنقسم الطرق التي تستخدم في الكشف عن ظاهرة اختلاف التباين إلي طريقة بيانية تتمثل في رسم قيم مربعات البواقي e_i^2 مقابل قيم المتغير المستقل للتأكد من أنها عشوائية لا تعكس أي مسار منتظم، أما الطريقة التحليلية فتتمثل في استخدام اختبار برويش–باجان الذي يعتمد على استخدام البواقي، ويجرى الاختبار الإحصائي بمقارنة x^{2*} المحسوبة مع x^2_p الجدولية عند درجات حرية p (عدد المعلمات المقدرة) ومستوى معنوية 5%، وتظهر مشكلة عدم ثبات التباين عندما تكون x^{2*} المحسوبة اكبر من x^2_p الجدولية أي : $x^{2*} > x^2p$.

وبالنسبة للقيم المحسوبة والجدولية لتوزيع x^2 فهي مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (9) يمثل قيم توزيع x^2 المحسوبة والجدولية

Independents variables	MM	INF
Chi-Square	0.000	0.000
df	17	17
Critical Chi-Square	27.8571	27.8571

يلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية وهو ما يؤكد ثبات تباين الحد العشوائي، وهذه النتيجة تؤكد سلامة المعلمات.

الاختبار الاقتصادي للنموذج :

- نمو الكتلة النقدية بشكل غير كاف نسبة إلى حجم النشاط الاقتصادي يعطل فرص تعزيز النمو الاقتصادي، في حين أن نمو عرض النقد بشكل مفرط يزيد من التضخم.
- نلاحظ ان معلمة معدل نمو الكتلة النقدية سالب وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان تصاعد الأسعار في الأسواق وتراجع في القدرة الشرائية خصوصاً لذوي الدخل المحدود يتمثل بازدياد عرض الكتلة النقدية وتحديداً السيولة المتداولة والتي تترافق مع انكماش النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار البترول فتُترجم النتيجة بمزيد من التضخّم.
- نلاحظ ان معلمة التضخم سالبة وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث ان التضخم في الجزائر يشكل عائقا للنمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وبالتالي القضاء على القيمة الادخارية لها، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية، وهروب المستثمرين وحدوث مشاكل اقتصادية كبيرة.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية للكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2016 من خلال تطبيق منهجية القياس الاقتصادي، واختبار الاقتصادي النموذجي واختبار عدم ثبات التباين واختبار الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الخطي الذاتي ووجدنا نتائج مطابقة للنظريات الاقتصادية التي تناولناها سابقا، ووجدنا ان الناتج الاجمالي الخام هو الموثر للكتلة النقدية بمفهومه الواسع والضيق.

www.psdgraphics.com

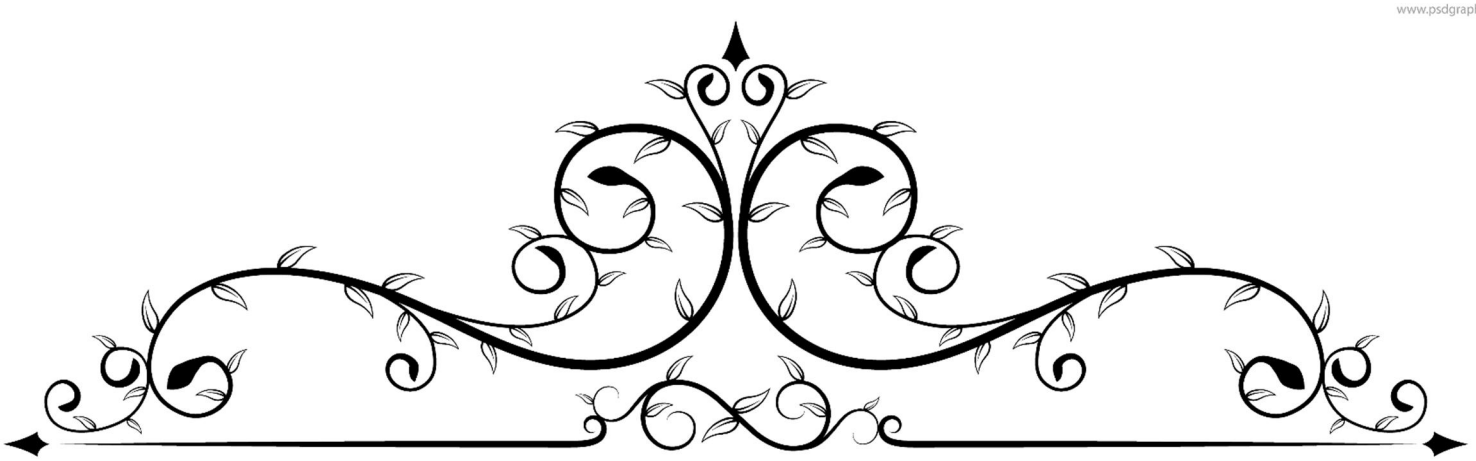

خاتمة

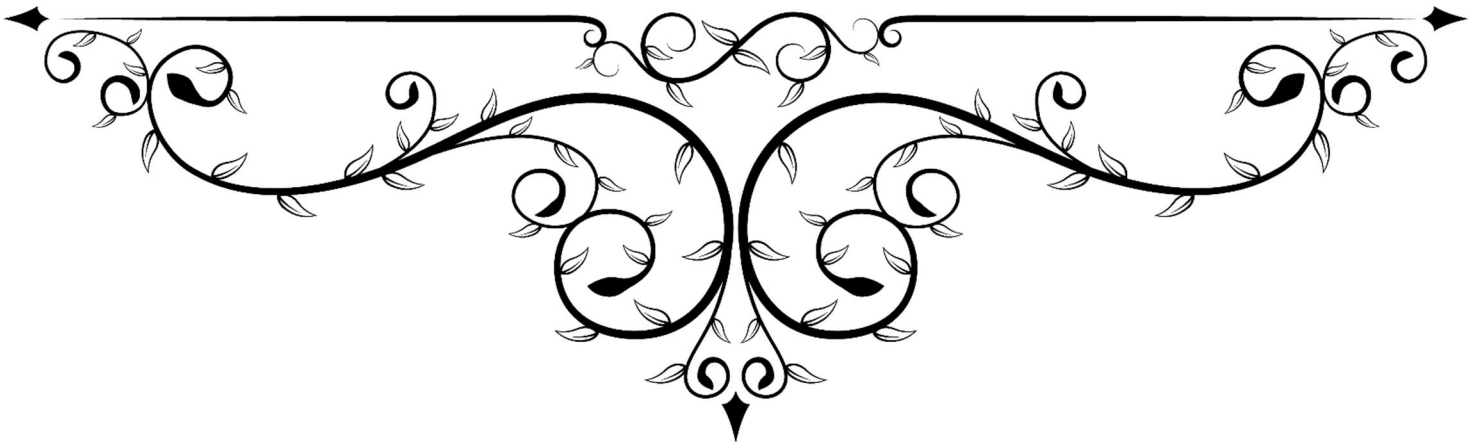

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي. ويقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي. كما تمكنا في الفصل الأول من إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بداية بالنظريات الكلاسيكية لـ Adam Smith،Ricardo ،Marx وMalthus، ثم النماذج النيوكلاسيكية لـSolow, Ramsey وHarrod- Doma، ونماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج Lucas

Romer ،Barro،Aghion-Hwitt ،Grossman - Helpman

مختلف العوامل المؤثرة والمحددة في النمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات وكذلك قمنا بدراسة مقابلات الكتلة النقدية. لقد قمنا خلال هذه الدراسة بتحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الفائدة وكمية النقود بمعناها الضيق M1 أو الواسع M2 وM3خلال الفترة 1990–2016، فبعدما استعرضنا الإطار النظري للدراسة والكشف عن الجذور التاريخية الاشكالية البحث التي تعود إلى بالأساس في الثلاثينيات من القرن الماضي .وبما أن الدراسة محل البحث متعلقة بالاقتصاد الجزائري فإننا قدمنا عرضا وجيزا عن التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد الجزائري مركزين على سيرورة السياسة النقدية في الجزائر بهدف الوقوف على أهم معالمها .ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في الاختبارات القياسية والاختبارات الاحصائية لمعرفة

الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضوع البحث، بين المتغيرات لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود والتضخم والناتج المحلي الإجمالي .

النتائج:

1. إن هذه النتائج الإحصائية تنسجم وواقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت إلى نهاية الثمانينات، حيث كانت خزينة الدولة هي التي تقوم بالدورالتمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط والمالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية؛ الأمر الذي يفسر لنا اتجاه العالقة السببية من الناتج الداخلي الخام إلى العرض النقدي بمفهومه الضيق أو الواسع.
2. ابتداء من عقد التسعينيات من القرن الماضي فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خاصة تلك المدعمة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وما تضمنته من مشروطيه، انعكست على واقع السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تميل في مجملها إلى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسي لإدارة الطلب وليس العرض، وهذا ما بدا واضحا من خلال النتائج الإحصائية المباشرة منها، وجعل أدوات السياسة النقدية آليات أساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي، وتحقيق الأداء المرضي في الناتج المحلي.
3. تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة، وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.

4. هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وقد ظهر ذلك من خلال معظم الدراسات والنماذج النظرية والتجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين. فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي. حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار الأمر الذي يدفع بالعائلات إلى التقليل من ادخاراتها وتوجيه حجم أكبر من الدخل للاستهلاك، انخفاض الادخار يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي. فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وقدرتها على التوفيق والحفاظ على معدلات تضخم مناسبة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي، كعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي لقانوني، وبين تمكين الاقتصاد من الكتلة النقدية اللازمة لتنشيطه وإبعاده عن حالة الانكماش وذلك من خلال خفض معدل الخصم، تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

وغيرها. وبالتالي ففعالية السياسة النقدية واعتمادها على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية، كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي، وكذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين 3-2% يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الادخار والاستثمار.

الاقتراحات:

- اعتمادا على نظريات النمو الاقتصادي من اجل تحديد عوامل اخرى يمكن ان تؤثر على الناتج الداخلي الخام وادخالها مع المتغيرات النقدية.
- بناء نماذج معادلات آنية لتحليل العالقة بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في إطار نماذج IS-LM .

- دراسة أثر التقدم التكنولوجي والتجديدات التقنية على النمو الاقتصادي، سواء من خلال دراسة نظرية أو قياسية لحالة الجزائر.

- دراسة أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.
- دراسة أثر السياسة النقدية غير المتوقعة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي نهاية بحثنا هذا نقول أن المجال لازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمالنا له لا يعني أننا استوفيناه حقه وملأنا وعاءه فكل وعاء يضيق بما وضع إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

www.psdgraphics.com

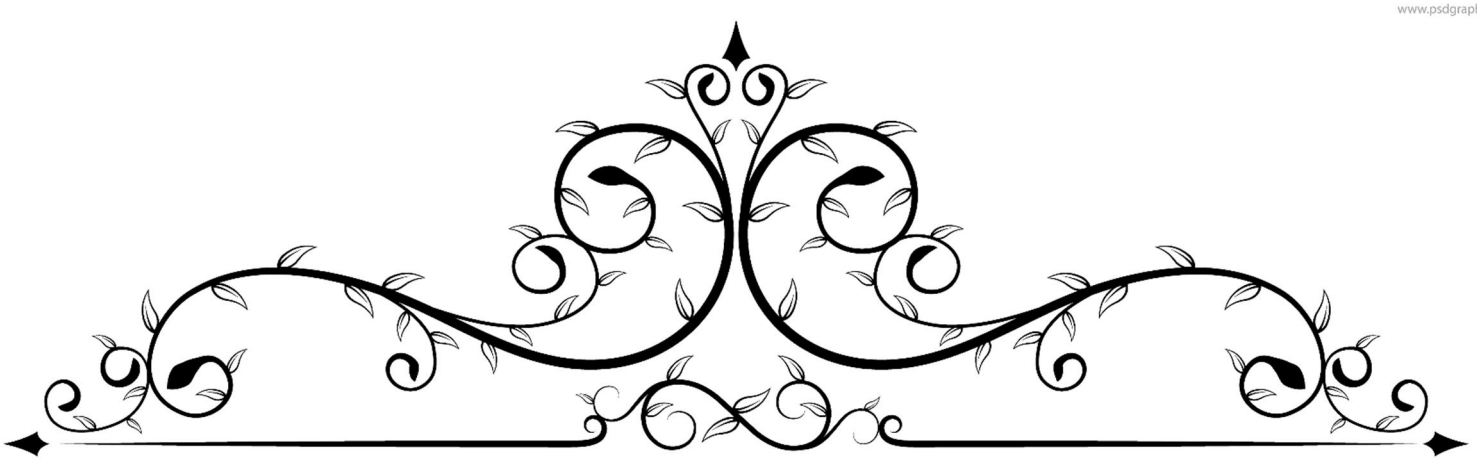

قائمة المصادر والمراجع

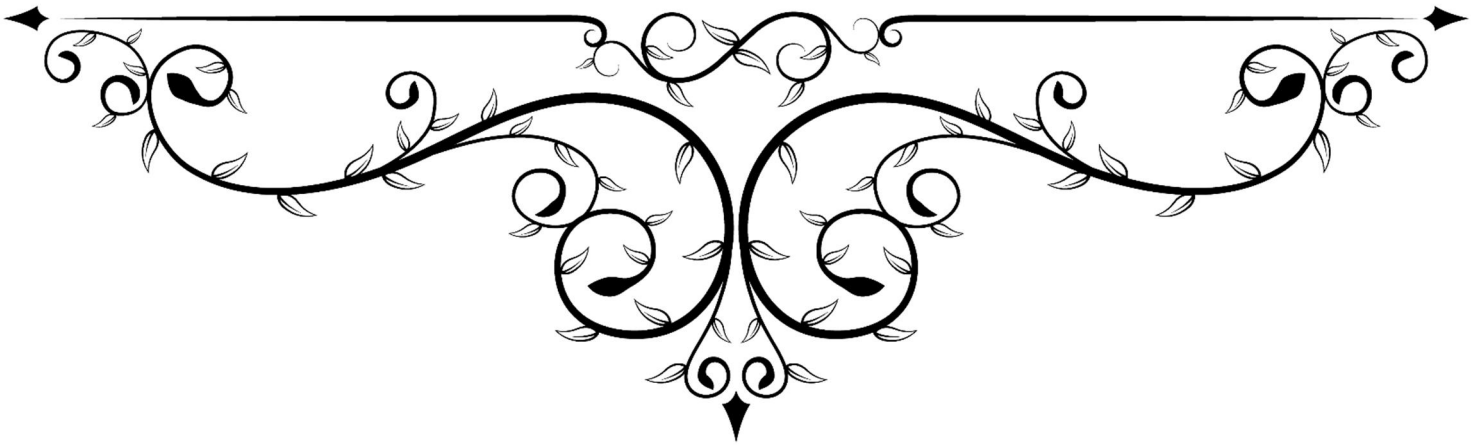

قائمة المراجع:

1. أبو بكر سالم، فاطمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26، مارس 2017، الجزائر.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط2، دار الراية ،الأردن، 2013.
4. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2013.
5. الأول للتضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 29-28 أكتوبر، 2013.
6. بشيري حرية وشبيري خيرة، اثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2015)، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي لعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016-2017.
7. بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني.
8. بن نابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارة، جامعة احمد بوقره بومدراس، 2009/2008.
9. التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يومي 29-28 أكتوبر، 2013.
10. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ لمنشر، الرياض، 2002 .

11. حسام علي داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010–2011.
12. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافيةّ، العراق، 2000.
13. سامر عبد الهادي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
14. سامر منصور، تقلبات أسعار الفائدة آثارها في معدلات النمو الاقتصادي : دارسة مقارنة بين سورية وتونس ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب ،2014.
15. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع.
16. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الوطني، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.
17. ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014–2013.
18. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،ط2، الجزائر، 2013.
19. عبد الرزاق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
20. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
21. عثمان خالد أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
22. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية الطبعة الأولى، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.

23. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
24. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 459.
25. قاسي خالد، بن مسعود آدم، "التضخم الاقتصادي الظاهرة الأسباب وطرق العلاج دارسة تحليلية"، الملتقى الوطني.
26. لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011 – 1990، مذكرة تخرج .
27. السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصاد الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002.
28. لومتي محمد ،البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية واقتصادية لفترة (1970–2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.
29. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية.
30. محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2010.
31. محمد علي محمد أحمد ألبنا، القرض المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، جوان 2015، جامعة السعيدة، الجزائر.
33. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة .

34. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
35. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،
36. ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2013)، دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد13،جامعة الشلف.
37. نجاة العيسى، أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد29، 2017، جامعة الجلفة، الجزائر
38. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
39. وديع طوروس، "الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
40. وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حرزلي رحيمة المولود(ة) بتاريخ: 09-04-1996 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200335540 الصادرة بتاريخ: 16-04-2017 عن: بلدية الهامل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" : أثر تطور الجباية النفطية على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1990-2016

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 30/06/2021

التوقيع و البصمة

مكتب التعليم والحالة المدنية

بلدية أولاد سيدي ابراهيم

مصلحة الحالة المدنية

وصل للمصادقة على إمضاء السيدة حرزلي رحيمة

الموظف

بلدية أولاد سيدي ابراهيم في: 30 جوان 2021

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بشريف فاروق المولود(ة) بتاريخ: 23-أوت-1998 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 200330337 الصادرة بتاريخ: 2016-09-14 عن: بلدية أولاد سيدي ابراهيم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر تطور المجاميع التقنية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 29/جوان/2021

التوقيع و البصمة

شهد للمصادقة على إمضاء السيدة بشريف فاروق

التوقيع

2021 جوان 29

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.